وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار
فى الفترة (من ١٩٨١ م إلى ١٩٩٠ م)
دراسة أرشيفية دبلوماتية

إعداد

د. عزة على موسى

مدرس الوثائق بقسم الوثائق والمكتبات والمعلومات،

كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر- القاهرة – مصر.

وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار فى الفترة (من ١٩٨١ م إلى ١٩٩٠ م) دراسة أرشيفية دبلوماتية

عزة على موسى

قسم الوثائق والمكتبات و المعلومات ، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر – القاهرة – مصر.

البريد الالكتروني :Azza_ali_mousa@azhar.edu.eg

الملخص:

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الدعائم الأساسية في البنيان الاقتصادي، ولا يمكن لأي اقتصاد مهما كانت موارده وإمكانياته أن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي، فهو دائما فى حاجة إلى عمليات التصدير و الاستيراد للسلع و الخدمات ؛ مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها. ويهدف هذا البحث إلى دراسة وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار المحفوظة بدار الوثائق القومية دراسة أرشيفية دبلوماتية، وهذه الوثائق ضمن المتكاملة الأرشيفية لوثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وتركز الدراسة علي معرفة أنظمة استيراد السيارات وقطع الغيار في تلك الفترة، ومدى تأثير هذه الأنظمة على المستوردين سواء الوكلاء أم الشركات التجارية أم الأفراد، وكذلك إلقاء الضوء علي بعض المخالفات التي صدرت من المستوردين، بالإضافة إلي إعداد دراسة أرشيفية متمثلة في إعداد بطاقة وصف أرشيفي للسلسلة محل الدراسة، و بطاقات وصف لنماذج الملفات و الوثائق داخل الملفات ، و قائمة حصر زمنية لتلك الملفات، أيضاً إعداد دراسة دبلوماتية للوثائق وفقا لعلم الدبلوماتيك الحديث.

الكلمات المفتاحية: الاستيراد، المستوردون، السيارات، قطع الغيار، المناطق الحرة ، دراسة أرشيفية، دراسة دبلوماتية.

Documents for importing cars and spare parts (from 1981 to 1990) An Archival and Diplomatic study

Azza Ali Mousa

The Documents ,Libraries and information Department, Faculty of Humanities, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.
Email: Azza_ali_mousa@azhar.edu.eg

Abstract:
Foreign trade is considered one of the main pillars of the economic structure, no economy- no matter how resourceful, can live in isolation from the outside world. It always needs to import and export goods and services. This makes the exchange of trade the main artery which links countries together. This research aims at studying import documents for cars and spare parts stored at the national archives, a diplomatic archival study. And these documents are part of the record group of the Ministry of Economy and Foreign Trade. The study focuses on knowing the import regulations for cars and spare parts during that period, and how for these systems affect importers, whether agents, businesses or individuals, and to highlight some of the irregularities that have been issued by the importers. In addition, preparing an archival study, represented in a series of description cards, files and documents studied descriptive cards for forms of files and documents, a periodic list for those files and preparing a diplomatic study of the documents in accordance with modern diplomatic science.

Keywords: import, importers, cars, spare parts, free zones, archival study, diplomatic study

المقدمة

تضم دار الوثائق القومية أنواعاً متميزة من الوثائق التاريخية، ولا شك أن للوثائق التاريخية أهمية كبرى فهى تعد وعاءً معلوماتياً يزود الباحث بمعلومات دقيقة وواضحة عن جوانب متعددة فى جميع المجالات، ومن هذه الوثائق ملفات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حيث تميزت بأهمية موضوعاتها وتنوعها، ومن أهم موضوعاتها التجارة الخارجية حيث تعد التجارة الخارجية من القطاعات الاستراتيجية لأى دولة، وهى القناة الرئيسة التى تمكن الدول من التصدير والاستيراد.

ويتناول هذا البحث دراسة وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار فى الفترة من ١٩٨١م إلى ١٩٩٠م، وهى تعد سلسلة فرعية من سلسلة التصدير والاستيراد داخل المتكاملة الأرشيفية لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

مشكلة الدراسة:

تعد وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار سلسلة فرعية ضمن سلسلة الاستيراد التابعة للمتكاملة الأرشيفية لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، والتى تضم وثائق تتعلق باستيراد سلع مختلفة أخرى ؛ وهذا الأمر بطبيعة الحال يتطلب مراجعة دقيقة للمتكاملة كلها ؛ لتحديد وحصر ملفات موضوع الدراسة بشكل متكامل ومتسلسل تاريخياً وموضوعياً، لأن هذه الوثائق لم تعدّ إعداداً علمياً ليؤدى دوره المطلوب فى البحث العلمى حيث ينقصها الترتيب أو التنظيم القائم على أساس علمى الذى من شأنه أن يساعد على تحديد هوية هذه الوثائق .

أهمية الدراسة وأسباب اختيارالموضوع :

١- إن هذه الوثائق لم يسبق دراستها أرشيفياً أو دبلوماتياً من قبل.

٢- تعدد القوانين المنظمة للاستيراد خلال فترة موضوع الدراسة والتى اتسمت باتباع سياسة اقتصادية جديدة هى سياسة الانفتاح الاقتصادى، ومدى تأثيرها على المستوردين سواء الوكلاء أم الشركات التجارية أم الافراد.

٣- التعرف على نظم استيراد السيارات بكافة أنواعها وأغراض استيرادها فى تلك الفترة وتطورها.

٤- إعداد دراسة ارشيفية لتلك الوثائق التي تشتمل علي التعريف بها ، واعداد وسيلة ايجاد مناسبة لسهولة استرجاعها.

٥- تطبيق قواعد النقد الدبلوماتى الحديث على تلك الوثائق

وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الجهات المختصة بنشاط الاستيراد فى الفترة من ١٩٨١م إلى ١٩٩٠م؟
- ما النظام المتبع لاستيراد السيارات فى مصر فى تلك الفترة؟
- ما القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لعملية الاستيراد ومدى تأثيرها على المستوردين فى تلك الفترة؟
- ما المشكلات الناجمة عن تطبيق تلك القرارات، والمخالفات التى صدرت من قِبل المستوردين؟

- ما مستوى وصف وثائق استيراد السيارات داخل المتكاملة الأرشيفية لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؟
- كم عدد ملفات استيراد السيارات، وما وسائل الايجاد المناسبة لتلك الوثائق؟
- ما مدى إمكانية تطبيق عناصر النقد الدبلوماتى الحديث على وثائق الدراسة؟

وقد اتبعت الدراسة منهجين هما:

أ- **المنهج المسحى:** ويكون ذلك بحصر ملفات استيراد السيارات والتعريف بها من حيث أعدادها، وموضوعاتها، وفتراتها التاريخية، وإعداد وسيلة إيجاد مناسبة تيسر سهولة استرجاعها.

ب- **المنهج التاريخى تحليلاً وتركيباً:** يتم دراسة مضمون الوثائق بالملفات وتحليل محتواها، استخلاص النتائج والحقائق من الوثائق وربطها بغيرها من النتائج المستخلصة من المصادر التاريخية المعاصرة لتلك الفترة.

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: الدراسة التاريخية ويشتمل على تمهيد عن حالة الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة، ونظم استيراد السيارات فى الفترة من ١٩٧٨م حتى أوائل التسعينات، والنتائج المترتبة على تطبيق تلك النظم، والمشكلات التى تعرض لها الوكلاء والمستوردون، والمخالفات الصادرة من مستوردى السيارات، **الجزء الثانى:** الدراسة الارشيفية لوثائق استيراد السيارات ويشتمل على التعريف بالوثائق، وإعداد بطاقة وصف أرشيفى للسلسلة

الفرعية محل الدراسة، ونماذج بطاقات وصف للملفات، ونماذج بطاقات وصف للوثائق، وكذلك قائمة حصر زمنية لتلك الملفات. **الجزء الثالث:** يتناول تطبيق عناصر النقد الدبلوماتى الحديث لوثائق استيراد السيارات بالإضافة إلى ملحق يحتوى على صور لنماذج من وثائق الدراسة.

التمهيد:

سيطرت على الاقتصاد المصرى فى الفترة من عام ١٩٦٥م إلى ١٩٧٥م حالة من الركود الطويل؛ وذلك لأسباب منها، وقف المعونات الأمريكية لمصر، إلى أن جاء أنور السادات وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى وقد سمحت هذه السياسة للقطاع الخاص بالقيام بعمليات التصدير والاستيراد(١).

ومع بداية عام ١٩٧٧م بدأ الاقتصاد المصرى فى الانتعاش والنمو الواضح ، واستمر ينمو بمعدل مرتفع فى الفترة (١٩٨١م – ١٩٨٥م) ، حتى عام ١٩٨٦م (عام أزمة انخفاض أسعار البترول)، حيث سيطر الركود على الحالة السياسية وازدادت الديون الخارجية للبلاد، وخاصة مع استمرار تطبيق سياسة الانفتاح بلا ضوابط(٢).

---

(١) ميسون عباس حسين الجبورى: الانفتاح الاقتصادى وآثاره، فى عهد الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧٠ – ١٩٨١، (دراسة تاريخية)، مقال منشور بمجلة كلية التربية الأساسية – العدد ١٠٤ – المجلد ٢٥ – السنة ٢٠١٩، ص ١٣٤٤، ص ١٣٥٢. متاح على الرابط:

http://doi.org/10.35950/cbej.v25,04,4723

(٢) جلال أمين: قصة الاقتصاد المصرى من عهد محمد على إلى عهد مبارك، دار الشروق، ط١، ٢٠١٢م، ص ١٠٣، ص ١٠٧.

وتعتبر التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية فى الاقتصاد القومى لجميع دول العالم، وقد مرت تنظيمات التجارة الخارجية فى مصر بمراحل كثيرة من التطورات خلال الفترة من ١٩٧١م حتى أوائل التسعينات، وذلك عن طريق اصدار القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لنشاط التصدير والاستيراد والأنشطة الأخرى المعاونة له، وكذلك عن طريق إنشاء عدد من الأجهزة التى تعمل على تنفيذ السياسة العامة للدولة فى هذا المجال(١).

وفى عام ١٩٧٥م صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥م فى شأن الاستيراد والتصدير، وقد تضمن القانون ضرورة إصدار قرار بتحديد الإجراءات والقواعد التى تنظم عمليات الاستيراد(٢).

وبالفعل صدر قرار وزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥م(٣).

وفى أكتوبر ١٩٧٨م تقرر ادماج نشاط التجارة الخارجية مع نشاط الاقتصاد فى وزارة واحدة باسم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. وأصبح

(١) حسن أحمد توفيق: التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ٥، ص ٧٥.

(٢) الجريدة الرسمية: قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥م فى شأن الاستيراد والتصدير، العدد ٣٩ بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥.

(٣) الوقائع المصرية: القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م، بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير، العدد ٢٢٥ "تابع" الصادر بتاريخ أول أكتوبر ١٩٧٨م .

تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير من ضمن اختصاصات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية[١].

أولاً : نظام استيراد السيارات فى مصر فى الفترة من ١٩٧٨م حتى أوائل التسعينات:

١- نظام استيراد السيارات فى الفترة (من ١٩٧٨م إلى ١٩٨٥م):-

يتم استيراد السيارات الركوب أو الأجرة لغرضين: الأول للاستعمال الشخصى أو الخاص، والغرض الثانى للاتجار، وذلك وفقاً للقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م وتعديلاته، وبيان ذلك كالتالى:

١ - سيارات الركوب أو الأجرة الواردة بغرض الاستعمال الشخصى أو الخاص، ويتم تمويله من الموارد الخاصة[٢]:

أ- تتم عملية استيراد سيارات الركوب للاستعمال الخاص أو الشخصى وفقاً للقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م وتعديلاته، حيث يصرح باستيراد سيارت الركوب الواردة للاستعمال الشخصى لمصرى أو أجنبى، سواء وردت من الخارج مباشرة أم عن طريق شركة من شركات القطاع العام أو الخاص التى تعمل فى المناطق الحرة، وكذلك سيارات الركوب والنصف نقل، والميكروباص، والأتوبيسات:

---

(١) حسن أحمد توفيق: مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١-٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٥، "مذكرة للعرض على الوزير بشأن السيارات المستوردة"، وانظر: الوقائع المصرية، القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م، العدد ٢٥، بتاريخ أول أكتوبر ١٩٧٨م.

الواردة لفروع الإرساليات والمدارس والشركات الأجنبية بجمهورية مصر العربية للاستعمال الخاص بشروط معينة.

ب-سيارات الركوب الواردة تحت نظام الأجرة:

تقوم مصلحة الجمارك بالإفراج مباشرة ودون حاجة إلى تقديم موافقة استيرادية عن سيارات الركوب الواردة تحت نظام الأجرة ، بواقع سيارة واحدة لكل مواطن جديدة أو مستعملة؛ بشرط ألا يمضى على سنة موديل السيارة حتى سنة وصولها للجمارك أكثر من خمس سنوات بخلاف سنة الموديل وبشرط وجود رخصة قيادة سيارة أجرة، أو أن يكون لدى صاحب السيارة سجل تجارى وبطاقة ضريبية فى مجال نشاط استغلال السيارة الأجرة.

٢ - سيارات الركوب الواردة بغرض الاتجار:

يشترط لاستيراد سيارات الركوب بغرض الاتجار أن يكون للشركة المنتجة وكيل تجارى مصرى، وأن يكون لها مركز خدمة مناسب، أو متعاقد مع مركز للخدمة مستوف الشروط الفنية التى تقررها وزارة الصناعة، مع ضمان توفير قطع الغيار لهذه السيارات.

وقد توالى صدور الكثير من القرارات الوزارية التى احتوت على بعض التعديلات فى مواد القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م، وتتعلق بنظام استيراد السيارات، ومن أهمها صدور قرار وزارى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٢م بشأن ضرورة استيفاء مواصفات وزارة النقل عند استيراد سيارات نقل

البضائع والمقطورات والجرارات[١]، وأيضاً صدور قرار وزارى رقم ٥١٤ لسنة ١٩٨٤م بشأن إخضاع كافة أنواع السيارات التى ترد بغرض الاستخدام الخاص أو الاتجار؛ للعرض على لجنة ترشيد الاستيراد للحصول على موافقة اللجنة حتى يتم استيرادها[٢].

ويمكن تقسيم الشروط الواجب توفرها فى استيراد السيارات فى تلك الفترة إلى شروط تتعلق بمدة العمل للمواطن بالخارج، وشروط متعلقة بمدد استيراد سيارات أخرى غير التى تم استيرادها من قبل، وشروط بمدد التصرف فى السيارات المستوردة، وشروط تخص السيارات مثل سنة الانتاج والموديل وغير ذلك[٣].

كما نلاحظ أن الرسوم والضرائب الجمركية التى تفرض على السيارات المستوردة أخضعت لبعض التعديلات فى تلك الفترة، على سبيل المثال: فى عام ١٩٧٤م حدث انخفاض فى التعريفة الجمركية حيث خفضت الرسوم على السيارات ذات أربع سلندرات إلى ٧٠٪، و ١٥٪ على السيارات أكثر من (٤) أربع سلندرات، وقد اختلفت الرسوم الجمركية لأول مرة فى تلك السنة بين السيارات الملاكى والأجرة، حيث أصبحت الرسوم الجمركية على السيارات الواردة لاستخدامها كأجرة لتساوى ٣٧,٥٪ من قيمتها، وفى يناير

(١) دار الوثائق القومية: وزراة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٥ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ مارس ١٩٨٦.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٣م . وللمزيد عن تلك القرارات انظر: ملف كود ٠٠٣٩٦٢ – ٠٠٧٩، والوقائع المصرية: العدد ٥٠ بتاريخ اول مارس ١٩٨٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزراة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٥.

١٩٧٧م ارتفعت الرسوم الجمركية مرة أخرى لتصبح ١٠٠٪ على السيارات، وفى مايو ١٩٨٠م حدث تعديل جديد حيث جرى تقسيم الرسوم وفقاً لحجم الموتور وعدد السلندرات، وتخضع هذه التعديلات لعدة اعتبارات منها ارتباط الرسوم الجمركية بالسياسة الضريبية العامة للدولة، ومدى احتياج الدولة والمواطنين من السيارات المستوردة(١).

واتضح من وثائق الدراسة أن النشاط الاستيرادى للشركات التجارية لاستيراد السيارات، قد حقق تقدماً مطرداً فى الفترة من ١٩٧٨م إلى ١٩٨٢م يتمثل فى زيادة عدد السيارات المستوردة، بحيث يتم تلبية احتياجات البلاد وقطاعات الدولة المختلفة.

والجدول التالى يوضح كمية وقيمة سيارات الركوب الواردة للبلاد من عام ١٩٧٨م حتى عام ١٩٨٢م(٢):

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
عدد السيارات	٤٨,٧٨٢	٤٥,٣١٩	٣١,٦٣٣	٤٩,٧٣٩	٧٧,٥٤٦
قيمتها بالمليون	٧٣,٣٤٦	٨٣,٦٨٨	٨٣,٥٦٣	١٣٣,١٧	١٧٨,١١٨

(١) دار الوثائق القومية: وزراة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٥م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزراة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ مايو ١٩٨٣م، وملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٥م.

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلى:

أ- ارتفاع عدد السيارات المستوردة من ٤٨,٧٨٢ سيارة فى عام ١٩٧٨م إلى ٧٧,٥٤٦ سيارة فى عام ١٩٨٢م بزيادة ٢٨,٧٦٢ سيارة وبنسبة ٥٨,٩٪.

ب- ارتفاع قيمة السيارات المستوردة من ٧٣,٣٤٦ ألف جنية فى عام ١٩٧٨م إلى ١٧٨,١١٨ ألف جنية فى عام ١٩٨٢م بزيادة ١١٣,٧٧٢ ألف جنية وبنسبة ١٥٥,١٪.

ج- انخفاض عدد السيارات المستوردة فى عام ١٩٧٩، ١٩٨٠م عن عام ١٩٧٨م ثم عادت إلى الارتفاع فى عامى ١٩٨١، ١٩٨٢م.

د- ارتفاع قيمة السيارات المستوردة سنة بعد أخرى ارتفاعاً مستمراً، وجدير بالذكر أن قيمة السيارات بدأت فى الإرتفاع بعد أزمة البترول العالمية عام ١٩٧٣م.

وأصبحت زيادة عدد السيارات المستوردة فى تلك الفترة تمثل مشكلة رئيسة من ناحية عدم قدرة مرفق الطرق داخل وخارج المدن على استيعاب هذا الكم الكبير من السيارات(١).

٢- نظام استيراد السيارات فى الفترة من ١٩٨٥م حتى أوائل التسعينات:

بحلول عام ١٩٨٥م طرأت تغييرات على نظام استيراد السيارات بسبب صدور القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م بشأن تعديل بعض أحكام

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ - ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ مايو ١٩٨٣م.

القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م، واشتمل هذا القرار على قواعد استيراد السيارات للاستخدام الشخصى أو الخاص أو الاتجار سواء من الخارج أم من المناطق الحرة، والشروط التى يجب توفرها فى السيارات الواردة للبلاد للإفراج عنها فى الجمارك(١).

وترجع أسباب صدور القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م إلى ما يلى:

أ- تضييق نطاق استيراد السيارات خاصة سيارات الركوب، وقصرها على المصريين العاملين بالخارج فقط لمدة سنة على الأقل، بحيث لا يزيد عمر السيارة عن سنتين بخلاف سنة الموديل؛ على أن يكون للعاملين بالخارج استيراد سيارة واحدة كل أربع سنوات؛ أى : إن المصريين غير العاملين بالخارج ليس لهم هذا الحق.

ب- إن قصد المشرع من إصدار القرار تخفيف الضغط على الطلب على العملات الحرة، وتوجيهها إلى مسارات اقتصادية أخرى.

ج- تصاعد أزمة المرور حيث زادت عدد السيارات قبل صدور القرار زيادة كبيرة لا تتناسب وسعة الشوارع بالمدن؛ مما أدى إلى تواجد إختناقات مرورية؛ فضلاً عن أنها أدت إلى زيادة فى استهلاك الوقود بنسب عالية؛ مما أثر على حجم الصادرات من الطاقة؛ وبالتالى إلى خفض العائد من العملات الحرة.

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٥ – ٠٠٧٩، وثيقة "بيان بالقرارات والقواعد الاستيرادية المنظمة لاستيراد السيارات" بتاريخ مارس ١٩٨٦م، والوقائع المصرية: العدد ٤ تابع، بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٥م.

د- إن حظر التصرف لمدة سنتين للسيارات المستوردة ؛ كان الغرض منه منع الاتجار بالسيارات عن طريق استيرادها بأسماء المستوفين لأحكام القرار المشار إليه، ولا يرغبون فى شراء سيارة من الخارج، ومن البديهى أن فتح الباب أمام كل من يسافر لشراء سيارة يجعل الغرض الذى صدر من أجله القرار ٦ لسنة ١٩٨٥م منتفياً[١].

وقد ترتب على تطبيق هذا القرار آثار كثيرة على الوكلاء والشركات التجارية والمستوردين[٢]، وعلى الرغم من إدخال الكثير من التعديلات والاستثناءات على هذا القرار، فإذا عقدنا مقارنة إحصائية بين عدد السيارات التى دخلت البلاد قبل صدور القرار وبعد صدوره ؛ لتبين أن القرار أدى إلى خفض عدد السيارات المستوردة بعد عام ١٩٨٥م، ويتضح ذلك فيما يلى:

أ - **استيراد سيارات الركوب للاستعمال الشخصى[٣].**

الجدول التالى يوضح عدد السيارات المستوردة فى الفترة من ١٩٨٢م إلى ١٩٨٦م كما يلى :

السنة	العدد	القيمة (مليون جنية)
١٩٨٢	٧٨٥٠٠	١٧٨

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٧ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٠م، وملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٩م.

(٢) انظر: الآثار والنتائج المترتبة على تطبيق القرارات المنظمة لاستيراد السيارات فى هذا البحث.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٧ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٦م، وثيقة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٠م.

١٩٨٣	٩٥٠٠٠	٢١٥
١٩٨٤	٨٠٠٠٠	١٩٨
١٩٨٥ (الحظر)	٢٩٠٠٠	٧٢
١٩٨٦ (الحظر)	١٠٧٠٠	٦٢

ويتضح من الجدول السابق أن عدد السيارات المستوردة فى سنوات الحظر قد انخفض؛ وذلك بعد صدور قرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م عن السنوات السابقة لها.

ب – بالنسبة للسيارات الواردة للاستخدام الخاص وتشمل سيارات الركوب والأتوبيسات، والميكروباص، والنقل، ونصف النقل، والسيارات ذات الإستخدام الخاص.

الجدول التالى يوضح عدد السيارات المستوردة من هذه الأنواع فى الفترة من ١٩٨٢م إلى ١٩٨٦م كما يلى:

السنة	العدد	القيمة (مليون جنية)
١٩٨٢	٣٣٦٥٠	٢١٣
١٩٨٣	٧٧٨٥٠	٢١٧
١٩٨٤	٥٢٩٠٠	٢١٨
١٩٨٥	٢٢٨٠٠	١٣٢
١٩٨٦	٦٦٤٠	٥٩

يتضح من الجدول السابق انخفاض عدد السيارات الواردة للاستخدام الخاص فى سنوات الحظر (عامى ١٩٨٥، ١٩٨٦) بعد قرار رقم ٦ لسنة

١٩٨٥م عن السنوات السابقة لها، وهذا يدل على مدى تأثير هذا القرار على حركة نشاط استيراد السيارات وانخفاض أعدادها بعد عام ١٩٨٥م.

فى عام ١٩٨٧م بلغ عدد سيارات الركوب المستوردة للاستعمال الشخصى (١٠٥٦٧) عشرة آلاف وخمسمائة وسبعاً وستين سيارة، وعدد السيارات الواردة للاستخدام الخاص (١٨٧٥١) ثمانية عشر ألف وسبعمائة وإحدى وخمسون سيارة، **وفى عام ١٩٨٨م** بلغ عدد سيارات الركوب للاستعمال الشخصى (٣٥٢٤) ثلاثة آلاف وخمسمائة وأربعاً وعشرين سيارة، وعدد السيارات الواردة للاستخدام الخاص (٧٢١٥) سبعة آلاف ومائتان وخمس عشرة سيارة، ويتضح أن إجمالى السيارات المستوردة عام ٨٥، ٨٦، ٨٨، بالمقارنة بحجم المستورد لعام ١٩٨٤م، قد انخفض بنسب ٥٨٪، ٨٧٪، ٨٧,٥٪ على التوالى بالمقارنة بما تم استيراده عام ١٩٨٤م(١).

ومن الجدير بالذكر أنه صدر قرار وزراى رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٨م، تضمن قصر استيراد السيارات وقطع غيارها على شركات القطاع العام التجارية، وذلك بالنسبة للأنواع التى كانت تلك الشركات وكيلة عن الشركات والجهات المنتجة أو المسوقة لها، خلال السنوات الخمس المنتهية فى آخر عام ١٩٨٧م(٢).

وقد قصد هذا القرار شركة مصر لتجارة السيارات الوكيلة عن شركات مرسيدس بألمانيا الغربية، وشركة المحاريث والهندسة الوكيلة عن

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٢ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٧م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٩ – ٠٠٧٩، قرار وزارى رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٨م.

شركة ليجاسول (بأسبانيا)، والشركة العامة للأعمال الهندسية المستوردة لجميع أنواعها السيارات من (روسيا)، وقد اتضح أن القرار يتضمن السيارات سواء كانت الجهة المستوردة هى الحكومة أم القطاع العام أم القطاع الخاص أم الأفراد، كما يتضمن الحظر قطع الغيار أيضاً، وقد تم قصرها على قطع الغيار التى تحمل الاسم أو العلامة التجارية للماركات السابقة فقط ، وكذلك قطع الغيار الأصلية المشتراه من تلك الشركات فقط (بموجب فواتير صادره منها)[١].

ثانياً : المخالفات الصادرة من مستوردى السيارات:

كشفت لنا وثائق الدراسة بعض المخالفات التى صدرت من المستوردين تتعلق بمخالفة القواعد الاستيرادية وسوف نعرض بعض النماذج الدالة على ذلك ، وهى كما يلى:

١- **مخالفات لشرط العمر:** ورد شرط عمر السيارة فى نص البند الخامس من المادة ٣٣ من القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م على التالى : "ألا يمضى على سنة موديل السيارة حتى سنة وصولها للجمارك أكثر من خمس سنوات بخلاف سنة الموديل ، فيما عدا السيارات الواردة من المناطق الحرة فيتعين أن تكون جديدة، ويستثنى من ذلك المبعوثون (المصريون فقط) والعاملون بالخارج مدة لا تقل عن سنة، فتحتسب المدة من تاريخ الموديل حتى تاريخ تملكهم لسيارة الركوب بالخارج..." ، وبناء على ذلك تم رفض طلبات مقدمة من أفراد مستوردين لسيارات مخالفة لشرط

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٩ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠م.

العمر مثل: طلب صلاح الدين فرج الله باعفاء سيارته ماركة بيجو ٥٠٤ موديل ١٩٧٢ م من الغرامة المقرره لمخالفتها لشرط العمر (١). وكذلك طلب مقدم من السيد سعيد عبد الرازق بشأن الموافقة على الإفراج عن سيارة نقل قلاب موديل ٨٠ مخالفة لشرط العمر (٢)

٢- **مخالفة المدة المحددة لاستيراد السيارة للمصريين العاملين بالخارج أو المبعوثين:** طبقاً لقرار وزارى صادر بتاريخ ١٩٨٥/٩/١١ م بالنسبة للمصريين العاملين بالخارج والعائدين نهائياً، ولم يسبق لهم استيراد سيارة ركوب للاستخدام الشخصى خلال فترة السنوات الأربع السابقة لعودتهم النهائية ، ولم يتم استيرادهم لسيارة خلال شهرين، ويرغبون فى حجز سيارة للاستخدام الشخصى عن طريق الوكلاء التجاريين المصريين بمصر؛ فيعتد بتاريخ الحجز وسداد القيمة بالعملة الأجنبية وخلال فترة شهرين من تاريخ العودة النهائية لمصر (٣).

وبناء على ذلك وردت سيارات مستوردة لكثير من العاملين بالخارج تجاوزت المدة المقررة فى القرار، لأن مدة التوريد لهذه السيارات قد تستغرق فترة أطول من الفترة المسموح بها لهؤلاء المواطنين ،

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ يوليو ١٩٨٣، وأيضاً وثيقة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١– ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٩م

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٨٥٨٥ بتايرخ ١٩٨٥/٩/١٧، ووثيقة رقم ٨٦٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٨.

وبالتالى تعد مخالفة استيرادية، على سبيل المثال : طلب مقدم من المواطن يحيى مصطفى دسوقى العائد عودة نهائية لمصر، وطلب حجز سيارة مرسيدس عن طريق شركة مصر لتجارة السيارات ومدة التوريد تتراوح ما بين أربعة أو خمسة شهور وهذا يخالف المدة المسموح بها وهى شهران.(١) كذلك استيراد سيارة للاستعمال الشخصى من المانيا وتأخر الشحن عن المدة المحددة لوصول السيارة(٢).

٣- **مخالفات للشروط الواردة بقرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م وخاصة للمصريين المقيمين بالبلاد غير العاملين بالخارج ، وغير متوفر فيهم الشروط الواردة بالقرار:** وردت طلبات كثيرة للوزارة بالإفراج عن سيارات واردة للاستعمال الشخصى أو الخاص بالمخالفة بما ورد بالقرار ونصت التعليمات على عدم التصالح بالإفراج عن السيارات الواردة بالمخالفة للمصريين غير العاملين بالخارج ، ويتعين التصالح على أساس إعادة التصدير مع سداد التعويض ٢٥٪ من قيمة السيارة الواردة (٣).

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢١.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٣ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٩، وانظر أيضاً ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٦.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥١– ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٥.

٤- **مخالفات عدم الحصول على موافقة لجنة ترشيد الاستيراد** على سبيل المثال: طلبت الشركة العربية للتأمين والتجارة الموافقة على الإفراج عن عشر سيارات نقل قلاّب ماركة رينو موديل ٨٢، وهى مخالفة للإجراءات الاستيرادية وعدم حصولها على موافقة مسبقة من لجنة الترشيد، طبقاً لأحكام القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨[١].

٥- **مخالفات لورود سيارات غير مطابقة لمواصفات وزارة النقل** مثل : استيراد سيارات غير مطابقة لمواصفات وزارة النقل من حيث زيادة حمولتها عن الأوزان المقررة من الوزارة ؛ مما يؤثر سلباً على شبكة الطرق الرئيسية فى البلاد[٢].

٦- **مخالفات من بعض التجار والمستوردين:** لوحظ قيام بعض التجار باستيراد سيارات مستعملة بأسماء مواطنين أو سائقين للتهرب من الضرائب ، وتحايلًا على القواعد الاستيرادية[٣]، وبعض التجار لجئوا لاستيراد سيارات مستعملة مخالفة لأحكام القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م بالنسبة لشرط العمر، وكذا ورودها لمصريين غير عاملين بالخارج وقد ساعد هؤلاء التجار على القيام بذلك انخفاض

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٠.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ أكتوبر ١٩٨٢، وملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٩/٣.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٣.

أسعار السيارات بالأسواق الخارجية ، ويتم الإفراج عنها عن طريق الجمارك بأسماء هؤلاء الأفراد بالتعويض ١٠٠٪ وفقاً لتقدير الجمارك وذلك هروباً من فتح اعتمادات ، وكذلك العرض على لجنة ترشيد الاستيراد وتحايلاً على أحكام القرار رقم ٦ لسنه ١٩٨٥م ، وبالتالى فى ضوء انخفاض أسعار هذه السيارات بالأسواق الخارجية ومصاريف الشحن ، مع الأخذ فى الاعتبار سداد التعويض فإن تكلفة استيرادها لا تزيد إلا بقدر ضئيل عما كان عليه قبل صدور القرار ٦ لسنة ١٩٨٥ م ، ويعوضهم فى ذلك زيادة الأسعار المحلية للسيارات المستعملة حيث أصبحت تجارة رائجة(١).

كذلك لجوء بعض التجار إلى استغلال العمال العائدين من الخارج ، وذلك من خلال اصطحابهم سيارة معهم ولكن لحساب هؤلاء التجار، على سبيل المثال : اصطحاب سيارة مرسيدس موديل حديث قادمة حسب الشروط والأوضاع القانونية مع مزارع قادم من العراق ، ولم يعمل هناك أكثر من سبعة شهور وهذه مخالفة لعدم استيفاء المدة أيضاً، وهذا يدل على أن الدخل العادى لهذا المزارع لا يكفل له استيراد تلك السيارة(٢).

- فضلاً عن ذلك تمكن بعض تجار ومستوردو السيارات من التحايل على القرارات المشار إليها ، من خلال اتفاقهم مع بعض

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٨٧٩ بتاريخ ١٩٨٥/٨/٧.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٧ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٠.

المستخلصين بالميناء ، والذين يقومون بجمع جوازات السفر من صغار العاملين العائدين من الخارج مقابل منحهم بعض المبالغ المالية ، ويتم استيراد السيارات بأسماء المذكورين الذين يقومون بعمل توكيل للمستخلص ، يتولى بمقتضاه إنهاء اجراءات السيارات المستوردة ، وترخيصها، وتسليمها لتاجر السيارات الذى يتولى بيعها بعقد ابتدائى، يمكن تسجيله وإثباته بالمرور عقب انتهاء فترة الحظر المفروض على السيارة "عامين"(١).

ومثال آخر: قيام إحدى شركات تجارة السيارات باستيراد مكونات مقطورات جر سريع لحساب بعض التجار، وتقوم بتجميعها وبيعها بالسوق دون موافقة الهيئات المعنية بالمخالفة للتعليمات الصادرة بذلك، وقيام بعض المسئولين بوزارة التجارة ومصلحة الجمارك باستخراج أذون استيراد مقطورات السيارات اللورى ، علماً بأنه صدر قرار بتاريخ ١٩٨٠/٤/١ م بعدم استيراد مقطورات النقل بجميع أحجامها وحمولاتها ، حيث تنتج محلياً حسب المواصفات القياسية المصرية(٢).

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١، وملف كود ٠٠٥٥٦٠ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٩٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٩.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٥.

٧- **مخالفات لبلد المنشأ:** وردت طلبات باستيراد سيارات للاتجار ويتم شحنها من الموانى السعودية، وهذه تعد مخالفة للقواعد الاستيرادية فيما يتعلق بشرط الاستيراد من بلد المنشأ [١].

٨- **مخالفات متعلقة باستيراد سيارات الميكروباص:** ورد الكثير من الطلبات بشأن الإفراج عن سيارات ميكروباص للمصريين العاملين بالخارج غير السائقين؛ مخالفة لأحكام القرارين الوزارين رقمى ٦ ، ٢٤٤ لسنة ١٩٨٥[٢].

٩- **مخالفات متعلقة باستيراد قطع غيار السيارات:** ومن أمثلة ذلك ، قيام إحدى الشركات الأصلية لقطع غيار السيارات – قطاع خاص– باستيراد قطع غيار بالمخالفة للقرارات الاستيرادية المنظمة لذلك[٣]. كذلك قيام بعض المستوردين باستيراد قطع غيار للسيارات مقلدة و رديئة ؛ مما ترتب عليه إضرار بالمستهلك وأخطار على حياة المواطنين[٤].

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٥، ووثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٥.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٠ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٤٠٨٠ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢.

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٢٥٢١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٥. أنظر وثيقة رقم ٤ فى ملحق الوثائق المصورة .

ثالثاً : الآثار المترتبة على تطبيق القرارات المنظمة لاستيراد السيارات فى الفترة من ١٩٧٨م حتى أوائل التسعينات:

١- الآثار المترتبة على الوكلاء والشركات التجارية:

إن النظام المتبع فى استيراد السيارات للاتجار فى تلك الفترة كان عن طريق الشركات التجارية والوكلاء المستوردين، حيث قام الوكلاء بالحصول على توكيلات عالمية من مختلف دول العالم المنتجة للسيارات، وكان الوكلاء التجاريون مكلفين وفقاً لأحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٢م الخاص بسجل الوكلاء التجاريين، فى ضوء أحكام القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م بضرورة توفير مراكز خدمة وصيانة، وتوفير قطع غيار بنسب معينة وفقاً لما تم استيراده ، وكذلك يكون الوكيل ملتزم بالتسويق قبل موكله (الشركة المنتجة)؛ وإلا يسحب توكيله مما يشكل أعباء مالية مستمرة على الوكلاء[١].

بلغ متوسط نشاط هؤلاء الوكلاء خلال عامى ١٩٨٣ – ١٩٨٤م حوالى (٢٥٠) مليون جنية سنوياً بالعملات الحرة ، تم تمويل معظمه بتسهيلات إئتمانية من البنوك، ومن أشهر الشركات التجارية والوكلاء التى وُجدت فى تلك الفترة شركة اخوان غبور – الشركة العالمية للاستيراد

(١) دار الوثائق القومية:وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩، وثيقة بعنوان "مذكرة بشأن نشاط وكلاء السيارات ووسائل النقل"، بتاريخ ١٩٨٥/٧/١م، ووثيقة رقم ١٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٣.

والتصدير – شركة اخوان مقار – شركة تويوتا ايجيبت – شركة لطفى منصور لتجارة السيارات وغيرها(١).

وكشفت لنا وثائق الدراسة عن الكثير من المشكلات التى تعرض لها الوكلاء المستوردون والشركات التجارية فى مجال استيراد السيارات فى تلك الفترة، وسوف نعرض بعض النماذج لتلك الشركات كما يلى:

أ- **شركة السوق الحرة للسيارات الحديثة:** هى إحدى شركات الاستثمار والمناطق الحرة ويتمثل نشاط هذه الشركة فى استيراد وبيع السيارات (ركوب – نقل – أتوبيسات) من التوكيلات الأجنبية التى تعتبر هى وكيلها بمصر، فهى وكيل لكل من بولونيز (سيارات ركوب بولندى) – سوبارو (سيارات ركوب يابانى) – دو.دج (سيارات نقل أسبانى أمريكى)، كما تقوم هذه الشركة بالتخزين بالمناطق الحرة المخصصة لمشروعاتها، والتصدير للأسواق الخارجية ولداخل السوق المحلى من المناطق الحرة المخصصة لها، وتتمثل أسباب الشكوى فى تطبيق القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١م ، وما تضمنه من عدم السماح بالاستيراد من المناطق الحرة بجمهورية مصر العربية باستثناء بعض الحالات، ومن بينها السلع الواردة للاستعمال الشخصى والتى تفرج عنها الجمارك مباشرة، ولما كانت الجهات تتعاقد على استيراد سيارات الركوب مع الشركة برسم المنطقة الحرة ؛ فهى تخرج فى ذلك عن مضمون

(١) دار الوثائق القومية:وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٧/١ ووثيقة رقم ١٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٣م، وملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣م.

الاستعمال الشخصى للأفراد مما يمتنع معه استيرادها، وهذا يؤثر على نشاط الشركه سلباً، وكذلك صدور تعليمات البنك المركزى للبنوك فى ١٩٨٢/٥/١٣م بشأن وقف منح أية تسهيلات جديدة لتمويل بيع وشراء سيارات الركوب اعتباراً من ١٩٨٢/٦/١م، وايقاف التمويل بالنسبة للعمليات التى تتم بالمنطقة الحرة(١).

ب- **شركة مركز التنمية لتجارة السيارات:** تتمثل نشاط الشركة فى استيراد وبيع السيارات من التوكيلات، وتعد هذه الشركة وكيل سيارات بيجو الفرنسى فى مصر، وتتمثل أسباب الشكوى فى تطبيق القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١م – السابق الإشارة إليه – وخاصة فيما نص عليه من عدم الاستيراد من المناطق الحرة بمصر، وقد ترتب على ذلك استفادة المناطق الحرة فى الدول الأجنبية من هذا القرار، حيث انتعشت حركة التجارة بها وذلك لأنه بدلاً من التخزين فى المناطق الحرة الكائنة بمصر، تم اللجوء إلى تخزين المنتجات التى تمثلها الشركة فى المناطق الحرة بالدول الأجنبية، ويتم الاستيراد منها مع دفع رسوم (أرضيات) لهذا التخزين؛ مما أدى إلى ارتفاع سعر السلعة وعاد بالفائدة الاقتصادية على هذه المناطق الحرة الأجنبية، وهذا ما حدث فى إيطاليا وقبرص... إلخ وأثر سلباً على دخل المناطق الحرة بمصر.

فضلاً عن ذلك وُجدت مشكلات مع البنك المركزى إذ تحصل الشركة على تسهيلات موردين لمدة محددة من شركة بيجو الفرنسية،

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣م.

ولكن البنك المركزى أوقف هذه التسهيلات، واشترط فتح الاعتماد بتسديد ١٠٠٪ من قيمة السيارة عند استيرادها للتخزين بالمنطقة الحرة، وإذا ما تم استيرادها للسوق المحلى تسدد ١٠٠٪ من قيمتها أيضاً، وترتب على ذلك أضرار مالية جسيمة(١).

ويتضح مما سبق أن أسباب الشكاوى ترجع إلى تطبيق القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١م، وتعليمات البنك المركزى الصادرة بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٣م بوقف منح أية تسهيلات جديدة لتمويل بيع وشراء سيارات الركوب.

- بالإضافة إلى ذلك صدرت بعض القرارات الاقتصادية بداية من عام ١٩٨٥م حتى أوائل التسعينات ، وقد أثر ذلك على نشاط الوكلاء والشركات التجارية تأثيراً سلبياً؛ تسبب فى عدم قدرة الوكلاء على إلغاء تعاقداتهم والتزاماتهم تجاه مستخدمى السيارات من الحكومة، والقطاع العام والخاص والافراد، لتزويدهم باحتياجاتهم من السيارات سواء لنقل البضائع أم الأفراد؛ بالإضافة إلى القصور فى أداء الخدمة الضرورية بعد البيع، والمتمثلة فى توفير قطع الغيار والصيانة والإصلاحات ، كذلك تعذر تدبير السيولة اللازمة للوفاء بالتزامات الوكلاء نحو البنوك فى المواعيد المقررة للسداد؛ وترتب على ذلك تراكم الديون، وعدم قدرة الوكلاء على الوفاء بالتزاماتهم قبل منتجى السيارات فى مختلف دول العالم، للصفقات التى تم

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الوثيقة السابقة ، وأمثلة أخرى انظر: ملف كود ٠٠٥٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بعنوان :مذكرة لشركة مصر لتجارة السيارات" بتاريخ ديسمبر ١٩٨١م

التعاقد عليها فى تواريخ سابقة لصدور قرارات يناير ١٩٨٥م، وتم انتاجها بالفعل، ويعانى المنتجون من استمرار تخزينها نظراً لعدم فتح اعتماداتها، فضلاً عن ذلك مطالبة هؤلاء المنتجين من الوكلاء بسداد مصروفات مالية مقابل تخزين هذه السيارات لديهم(١).

وقد نتج عن تطبيق أحكام القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م الخاص بتنظيم عملية استيراد السيارات الآثار التالية:

١- نقص حصيلة الجمارك بما يقدره خبراؤها بحوالى (٥٠٠) خمسمائة مليون جنية مصرى.

٢- وجود نصوص بالقرار أصبحت فى حكم الملغاة مثل: وجوب العرض على لجنه الترشيد.

٣- خلو القرار من بعض الفئات التى كان يجب السماح لها باستيراد السيارات مثل: شركات نقل البضائع والتى انتهى العمر الافتراضى لسياراتها، وكذلك فإن المستشفيات والبنوك وشركات الاستثمار تضررت من نفس الوضع؛ إذ لا يمكنها الشراء بالتوكيل مثل الأفراد العاديين للتغلب على قرار حظر التصرف المطبق على السيارات الواردة لمدة سنتين.

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩، وثيقة بعنوان "مذكرة بشأن نشاط وكلاء السيارات ووسائل النقل"، بتاريخ ١٩٨٥/٧/١م.

٤- شمول القرار لأنواع من السيارات ذات المواصفات الخاصة مثل: السيارات الفان المخصصة لنقل الأدوية، وسيارات جمع القمامة، وسيارات دفن الموتى... إلخ.

٥- تدهور أوضاع الوكلاء التجاريين ومن بينهم شركات القطاع العام أمام الشركات العالمية الموكلة[١].

فضلاً عن ذلك تم قصر استيراد السيارات وقطع غيارها على شركات القطاع العام التجارية طبقاً للقرار الوزارى رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٨م، وقد أثار هذا القرار وتعدد تفسيراته الكثير من اللبس مما الحق الضرر بكثير من المستوردين لقطع الغيار؛ وذلك لأن قطع غيار السيارات متعددة ومتنوعة حيث يوجد الكثير من أنواع قطع الغيار لكل سيارة، وردت شكاوى من الوكلاء التجاريين، بصفتهم وكلاء تجاريين للسيارات وقطع غيارها من القطاع الخاص؛ بسبب تضررهم من تطبيق هذا القرار، والتماسهم بإصدار قرار بشأنهم مماثل لهذا القرار حتى يحدث التكافؤ بين القطاعين العام

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٢م ، وملف كود ٠٠٥٥٥٧ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٦م.

والخاص[١]. كما لم يتضمن القرار السابق الشركات الصناعية من شركات القطاع العام مما ترتب عليه أضرار لحقت بهذه الشركات[٢].

٢- الآثار المترتبة على نظام استيراد السيارات من المناطق الحرة:-

فى ضوء أحكام القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م الخاص بقواعد استيراد السيارات، أصبحت السيارات التى ترد من المناطق الحرة يتعين أن تكون سنة الموديل هى نفس سنة الإفراج؛ وترتب على ذلك ورود الكثير من الشكاوى من جهة الوكلاء والمستوردين بسبب هذه القرارات؛ والمطالبة بالسماح لهم باستيراد سيارات من الخارج، وكذلك الإفراج عن السيارات المخزنة بالمناطق الحرة بمصر وألا تكون سنة الموديل هى سنة الإفراج، ومن أمثلة ذلك: طلب مقدم من مركز التنمية والتجارة "وجيه أباظة" وكيل شركة بيجو الفرنسية بخصوص الموافقة على استيراد عدد (٢٧٠) مائتين وسبعين سيارة، نظراً لارتباطه بأوامر توريد من المحافظين، والوزراء، وهيئات حكومية، وقطاع عام ولم يستطع الوفاء بها[٣].

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجاره الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦١ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٥٤ بتاريخ يناير ١٩٨٩م ، وملف كود ٠٠٥٥٦٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢، وملف كود ٠٠٥٥٥٩ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦١ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٥٤ بتاريخ يناير ١٩٨٩م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩، وثيقة "مذكرة بشأن قواعد استيراد السيارات للاتجار وفقاً لأحكام القرار الوزارين رقمى ٥١٤ لسنة ٨٤، ٦ لسنه ٨٥، وملف كود ٠٠٥٥٥٥ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ مارس ١٩٨٦م.

فـى ١٩٨٥/٦/٩ م صـدر القـرار رقـم ٢٤٤ لسـنة ١٩٨٥ م بشـأن حظـر اسـتيراد السـلع الاسـتهلاكية الـواردة برسـم المنطقـة الحـرة ، فيمـا عـدا بعض السلع الغذائية الضرورية المسموح باستيرادها من المناطق الحرة ، وقد أدى تطبيق هذا القرار على مشروعات تخزين السيارات بالمناطق الحرة إلى تجميد كميات المخزون من هذه السيارات لدى هذه المشروعات ، وعدم إمكـان تنفيـذ التعاقـدات المفتوحـة التـى تمـت بـين هـذه المشـروعات و بـين المودرين بالخارج قبل ١٩٨٥/١/٥ م[١].

ووردت شـكاوى كثيـرة مـن الشـركات التجاريـة بخصـوص عـدم إمكانيـة الإفراج عن مخـزون السيارات الموجـودة لـديها قبـل ١٩٨٥/١/٥م بالمنـاطق الحرة ومن أمثلة ذلك ما يلى:

- طلب شركة أبو الفتوح بالمنطقة الحرة بالعامرية بشأن الإفراج عن (٦) ستة سيارات، وشركة النصر لصناعة السيارات منطقة حرة خاصة بشأن (٨٣) ثلاث وثمانين سيارة ركوب متباينة الطراز، وكذا (٥٧) سبع وخمسين سيارة صدر لها تصاريح إفراج للسوق المحلى ولم تتمكن من إتمام الإفراج عنها[٢].

(١) دار الوثـائق القوميـة: وزارة الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة ، ملـف كـود ٠٠٥٥٥٣-٠٠٧٩، وثيقـة بعنـوان "موقـف مشـروعات تخـزين السـيارات المقامـة بنظـام المنـاطق الحرة"، بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٧م.

(٢) دار الوثـائق القوميـة: وزارة الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة ، ملـف كـود ٠٠٥٥٥٣ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٧م ، وملف كود ٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٣، انظر : وثيقة رقم ٣ فى ملحق الوثائق المصورة .

- شكوى شركة النصر الفطيم للتجارة، وهى إحدى شركات الاستثمار الكبرى والموزع الوحيد لسيارات الركوب (ماركة) هوندا، حيث بلغ مخزون سيارات الشركة حوالى (٤٥) خمساً وأربعين سيارة بمخازنها بالمنطقة الحرة العامة ببورسعيد، وعدم إمكانية الإفراج عنها[١].
- شكوى شركة السلام للتجارة العالمية من وجود عدد (٢٩) تسع وعشرين سيارة ركوب مخزنة بالمنطقة الحرة ببورسعيد، ولم يتم الإفراج عنها ؛ وقد ترتب على ذلك تحمل الشركة لأعباء مالية جسيمة، وكذلك تضرر كل من شركة تويوتا ايجيبت، وشركة النصر للتصدير والاستيراد من أوضاع مماثلة، تمثلت فى وجود (٣٨٠) ثلاثمائة وثمانين سيارة نصف نقل وميكروباص مخزنة بالمنطقة الحرة بالاسكندرية[٢].

ويتضح مما سبق أن بعض المشاكل والصعوبات التى واجهت عمليات استيراد السيارات، وكان لها تأثير على نشاط الشركات التجارية والوكلاء والمناطق الحرة فى تلك الفترة ترجع للأسباب الآتية:

١- عدم الاستقرار فى التشريعات الاقتصادية وتلاحق إصدارها، والتغييرات المستمرة فى القرارات الاستيرادية، والنقدية، والجمركية.... إلخ.

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٣.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١م.

٢- عدم وضوح سياسة الدولة فى تلك الفترة ، وهل هى ترغب فى الانفتاح وتشجيع مشروعات الاستثمار والمناطق الحرة؟ أم تجميد نشاط هذه المشروعات؟

٣- انعدام التفاهم والثقة بين القيادات الاقتصادية المصدرة للتشريعات ، وبين السوق خاصة التجار والمستثمرين المصريين.

٤- التغيير المتلاحق للمسئولين عن القطاع الاقتصادى، ولجوء كل مسئول جديد لسياسة جديدة تخالف ما قبلها.

٥- مفاجأة السوق بالقرارات الاقتصادية دون النظر بعين الاعتبار إلى التعاقدات والالتزامات التى قد تم إبرامها والاتفاق عليها، أو التى سيتم الشروع فى إبرامها مع موردين خارجين ومصانع أجنبية، بحيث تكون قد رسمت خطة إنتاجها فى ضوء ارتباطاتها مع موكليها فى دول العالم ومن بينها مصر. وهذا يؤثر سلباً على السوق المصرى وخاصة بعد رسم خطة المبيعات، والتكاليف وتحديد العمالة المطلوبة للمشروعات وغير ذلك(١).

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣م، وملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١م، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٨م.

الدراسة الأرشيفية لوثائق استيراد السيارات وقطع الغيار :-

أ - التعريف بوثائق استيراد السيارات :-

تعد ملفات استيراد السيارات وقطع الغيار سلسلة فرعية(١) من سلسلة الاستيراد والتصدير داخل المتكاملة الأرشيفية(٢) لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وتضم سلسلة الاستيراد والتصدير أنواعاً متنوعةً من الوثائق تتعلق باستيراد سلع مختلفة مثل: استيراد المواد الغذائية(٣)، واستيراد اللحوم والماشية(٤)، واستيراد المبيدات الحشرية (٥)، واستيراد الأخشاب(٦) وغيرها.

---

(١) سلسلة فرعية: مفردات أو وثائق لسلسلة يمكن فصلها بسهولة في ترتيب الملفات، أو أنماط شكلية، أو بحسب محتواها: سلوى علي ميلاد : قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧ م، المصطلح ٥٥٥.

(٢) المتكاملة الأرشيفية: هي وثائق تتعلق ببعضها البعض في تنظيمها ووظائفها على أساس منشئها (مصدرها) مع وضع التاريخ الإداري في الاعتبار، وتكوين وكمية الوثائق الجارية أو الأرشيفية للإدارة أو المؤسسة أو الجهة التي أنتجتها ونمت نمواً طبيعياً نتيجة لنشاط ومعاملات كيان معنوي أو شخص مادي: سلوى علي ميلاد: المرجع السابق ، المصطلح ٤٦٠.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملفات أكواد ٠٠٥٦٦٢-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٦٦٣ - ٠٠٧٩ ، ٠٥٦٦٤-٠٠٧٩

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملفات أكواد ٠٠١٧٠١-٠٠٧٩ ، ٠٠١٧٠٣-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٧٢-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٧٣-٠٠٧٩

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملفات أكواد ٠٠١٥٠٤-٠٠٧٩ ، ٠٠١٥٠٥-٠٠٧٩

(٦) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٥٦٨-٠٠٧٩

ويبلغ عدد ملفات السلسلة الفرعية لاستيراد السيارات وقطع الغيار عشرين ملفاً، وأقدم ملف يرجع تاريخه إلى عام ١٩٨١م بعنوان " جزء أول – استيراد السيارات والقاطرات وقطع الغيار اللازمة لها " وكود الملف ٠٠٧٩-٠٠٥٤٦٩

وأحدث ملف يرجع تاريخه إلى عام ١٩٩٠م ، تحت عنوان "استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ٢٤ " وكود الملف ٠٠٧٩-٠٠٥٥٦٧

وتشتمل وثائق استيراد السيارات على موضوعات متنوعة تتعلق بنظام استيراد السيارات، وشروط استيرادها طبقاً للقوانين والقرارات الوزارية الصادرة في تلك الفترة، ومدى تأثير هذه القرارات على المستوردين سواء الشركات التجارية أم الوكلاء أم الأفراد، وتحتوي كذلك على موضوعات تتعلق بالمخالفات التي رصدتها الوزارة من بعض المستوردين، ووثائق كثيرة متعلقة بطلب الإفراج عن السيارات المستوردة من الجمارك، وغير ذلك .

ب – **الوصف الأرشيفي** :-

يُعرف الوصف الأرشيفي بأنه: عملية بناء وإعداد وتجهيز أدوات البحث لوصف محتويات الأرشيف؛ لتسهيل الضبط والإطلاع على المحفوظات المقتناة [١] .

ووصف الوثائق الأرشيفية هو الغاية أو الهدف وراء كل تصنيف؛ لأن الأرشيفي يصف الوثائق، ويضع لها فهارس تيسر استخدامها لمن يرغب في

(١) سلوى علي ميلاد : قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات، مرجع سابق، المصطلح ١٦٤ .

الرجوع إليها من الباحثين والمؤرخين[١]. ولتطبيق الوصف الأرشيفي على السلسلة الفرعية محل الدراسة تم إعداد وسائل إيجاد[٢] لسهولة استرجاعها، وهي كالتالي:-

أ- بطاقة وصف أرشيفي[٣] للسلسلة الفرعية طبقاً لقواعد التقنين الدولي الأرشيفي ISAD، واشتملت البطاقة على العناصر الستة والعشرين للوصف، وذلك لوصف السلسلة والتعريف بمحتوياتها بشكل دقيق.

ب- بطاقات وصف لنماذج من ملفات استيراد السيارات وقطع الغيار، وقد تم اختيار تسعة عناصر من عناصر التقنين الدولي للوصف الأرشيفي، والمناسبة للملفات الموصوفة.

ج- بطاقات وصف لنماذج من وثائق استيراد السيارات داخل الملفات.

---

(١) سلوى علي ميلاد : أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية (التصنيف والفهرسة) مجلة المكتبات والمعلومات العربية، يوليو ٢٠٠٣م ، ص ١١٩ .

(٢) وسائل الإيجاد : يُستخدم مصطلح " وسائل الإيجاد " كمصطلح عام لتغطية كل أدوات الوصف الأرشيفي، وتُعرف وسائل الإيجاد بأنها : أي وسيلة واصفة سواء كانت بطاقة أم محرراً منشوراً أم غير منشور من أجل التحكم المادي والإداري، والسيطرة على المحتوى الفكري للوثائق والأوراق التاريخية .

Gracy II ,David B, Archives and manuscripts, arrangement and description, Chicago; society of American archive sites, 1977, p.29.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن ترتيب ووصف الوثائق انظر : سلوى علي ميلاد : أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧-١٤٦ .

د- قائمة حصر زمنية[١] لملفات محل الدراسة .

أ – بطاقة لوصف السلسلة الفرعية لملفات استيراد السيارات :-

تم إعداد بطاقة وصف لسلسلة ملفات " استيراد السيارات وقطع الغيار " طبقاً لقواعد التقنين الدولي للوصف الأرشيفي ISAD، واشتملت البطاقة علي العناصر الستة والعشرين للوصف؛ وذلك لوصف السلسلة الفرعية والتعريف بمحتوياتها بشكل كامل ودقيق .

رمز الإرجاع : ج. م.ع / د. و / و. ق. ت / أ. س / ☾ / ٠٠٥٤٦٩-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٤٧٠-٠٠٧٩، ٠٠٥٤٧١-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٢-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٣-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٤-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٥-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٦-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٧-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٨-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٩-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٠-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦١-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٢-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٣-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٤-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٥-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٦-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٧-٠٠٧٩ [٢].

(١) قائمة حصر: أداة من أدوات البحث، تحتوي على بيانات بالوثائق الجارية أو الأرشيفية على مستوى الوثيقة أو المتكاملة أو الأقسام، أو السلاسل، وتجمع هذه القوائم بغرض التحكم والحصول على المعلومات، وقد تكون هذه القائمة أبجدية، أو تاريخية أو رقمية، وتتميز بالإيجاز. سلوى علي ميلاد: قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات، مرجع سابق، المصطلح ٣٢٢.

(٢) رمز الإرجاع: ج. م.ع: جمهورية مصر العربية، د. و: دار الوثائق القومية، و. ق. ت: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أ. س: استيراد السيارات، ☾ : رمز الملفات ثم أكواد الملفات.

العنوان : ملفات استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها .

التواريخ القصوى : ١١ فبراير ١٩٨١م / ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠م .

مستوى المادة الموصوفة : سلسلة فرعية .

مدى ونوع المادة الموصوفة : (٢٠) عشرون ملفاً .

مصدر الوثائق (المُنشِىء): وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

التاريخ الإداري للمُنشِئ : صدر قرار جمهوري رقم ١٧٦٩ لسنة ١٩٧١م بإعادة تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، واختصت الوزارة بالتخطيط لأوجه النشاط المختلفة في مجالات الاقتصاد والتجارة الخارجية ومتابعتها والرقابة عليها، ويتكون الهيكل التنظيمي للوزارة من عدة وكالات، وإدارات عامة، وقطاعات من ضمنها قطاع التجارة الخارجية، ويكون هذا القطاع مسئولاً عن تنفيذ عمليات التصدير والاستيراد، وأعيد تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وأدمجت في وزارة الخزانة (المالية) وأصبح اسمها وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية؛ وذلك بموجب قرار جمهوري رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٧٣م، وفي عام ١٩٧٤م صدر قرار جمهوري آخر رقم ٦١٠ لسنة ١٩٧٤م بتشكيل الوزارة، وأصبح هناك وزارة مستقلة للتجارة الخارجية، ثم صدر قرار جمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥م بتنظيم وزارة التجارة على أساس دمج نشاط التجارة الداخلية مع نشاط التجارة الخارجية في وزارة واحدة تسمي وزارة التجارة، وفي عام ١٩٧٥م صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥م في شأن الاستيراد والتصدير، وقد أباح القانون الاستيراد لكل من القطاع العام والخاص، وألزم القانون وزير التجارة بإصدار قرار بتحديد الإجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد؛ وبناء على ذلك أصدر

وزير التجارة قراراً وزارياً رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥م في شأن الاستيراد والتصدير، وتلا ذلك إعادة تشكيل الوزارة في أكتوبر ١٩٧٨م، وقد تقرر إدماج نشاط التجارة الخارجية مع نشاط الاقتصاد في وزارة واحدة باسم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ثم صدر قرار جمهوري رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٢م وقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨م بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وكان من أهم اختصاصاتها التخطيط لأوجه النشاط المختلفة في مجالات الاقتصاد والتجارة الخارجية، وإعداد مشروعات القوانين والقرارات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير وإصدار القرارات التنفيذية لها .

- **تاريخ نمو الوثائق لدى منشئها** : بدأ تدوين الوثائق منذ سنة ١٩٨١م .

- **تاريخ الحفظ أو الوصاية من قبل المنشئ** : سنة ١٩٨١م.

- **المصدر المباشر للاقتناء** : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

- **المحتوى الموضوعي:** تشمل وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها على موضوعات متنوعة، وهي وثائق تتعلق بنظام استيراد السيارات وشروط استيرادها طبقاً للقرارات الوزارية في تلك الفترة، سواء سيارات الركوب الواردة بغرض الاستعمال الشخصي أم الخاص أم سيارات الركوب الواردة تحت نظام الأجرة، كما تتعلق بطلبات الإفراج عن السيارات المستوردة من الجمارك، وكذلك الإفراج عن سيارات مخالفة لشرط العمر أو مخالفة للقواعد الاستيرادية، وتتعلق أيضا بالتماسات من الوكلاء والشركات التجارية للنظر في مطالبهم بسبب الأضرار الناتجة عن تطبيق القرارات الوزارية المتلاحقة في تلك الفترة، مثل: القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م الخاص بالحد من استيراد السيارات، وتبين أيضاً المشاكل التي واجهت مستوردي قطع غيار السيارات

مثل: " المرسيدس"، وكذلك إغراق الأسواق بقطع غيار مستوردة مقلدة رديئة، وموقف السيارات المستوردة والمخزنة في المناطق الحرة وتأثير القرارات الوزارية عليها، و طلبات تخص رفع الغرامات المقررة علي السيارات المستوردة المخالفة للقواعد الاستيرادية، وغير ذلك .

- **معلومات التقويم والاستبعاد** : حُفظت حفظاً دائماً.

- **تغييرات التراكم** : انتهى العمل بها.

- **نظام الترتيب** : الملفات مرتبة بكود الملف طبقاً لقاعدة البيانات بدار الوثائق القومية

- **الوضع القانوني** : ضُمت بموجب القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤م.

- **شروط الإتاحة** : متاحة للإطلاع بعد الحصول على تصريح من دار الوثائق.

- **شروط النشر والنسخ والتصوير** : متاحة بعد الحصول على تصريح من الدار.

- **لغة المادة الموصوفة وخطوطها** : اللغة العربية – الإنجليزية – الفرنسية.

- **الخطوط** : خط الرقعة – خط الآلة الكاتبة .

- **الخصائص المادية** : الملفات بحالة جيدة إلى حد ما، بعضها يحتاج إلى الترميم والتنظيم.

- **وسائل الإيجاد بدار الوثائق القومية** : قاعدة البيانات تتضمن كود الملف، وعنوانه، والفترة التاريخية.

- **مكان الأصول** : دار الوثائق القومية.

- **النسخ المتاحة :** لا يوجد

- **المواد الوثائقية ذات العلاقة بالمادة الموصوفة بالدار :**

وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – وثائق وزارة المالية – وزارة الداخلية – وزارة النقل والمواصلات – البنوك .

- **المواد الوثائقية ذات العلاقة بالمادة الموصوفة في أماكن حفظ أخرى :** غير معروفة.

- **منشورات اعتمدت على المادة الموصوفة :**

بحث بعنوان " وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار في الفترة من ١٩٨١م إلى ١٩٩٠ م " دراسة أرشيفية دبلوماتية – مجلة كلية الدراسات الإنسانية – يونيو ٢٠٢١م.

ب – بطاقات وصف لنماذج من ملفات استيراد السيارات :-

تم إعداد بطاقات وصف لنماذج من ملفات استيراد السيارات طبقاً لقواعد التقنين الدولي للوصف الأرشيفي ISAD ، وقد تم اختيار تسعة عناصر من عناصر التقنين الدولي للوصف الأرشيفي، لتتناسب مع الملفات الموصوفة، ولكي لا يتم تكرار بعض البيانات والمعلومات التي سبق إدراجها في بطاقة وصف السلسلة، بالإضافة إلي أن هذه العناصر تقدم لنا جميع البيانات والمعلومات الخاصة بكل ملف، وتؤدي إلى التعريف بالملف ووصفه وصفاً دقيقاً .

- **البطاقة الأولى :**

رمـــز الإرجـــاع : ج. م.ع / د. و / و. ق. ت / أ. س/ ﴿ / ٠٠٥٥٥٧- ٠٠٧٩.[١]

العنوان : استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١٤ .

التواريخ القصوى : ٤ مايو ١٩٨٧م / ١٦ أغسطس ١٩٨٧م

مستوى المادة الموصوفة : ملف

مدى ونوع المادة الموصوفة : ملف تضمن (٢١١) مائتين وإحدى عشرة وثيقة.

المحتوى الموضوعي : تشتمل وثائق الملف على طلبات بشأن الإفراج عن سيارات من الجمارك – بيان جمركي عن سيارة برسم الوارد – طلب بالموافقة على استيراد محركات غير كاملة للسيارات – سداد الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على الأجانب – معايير السماح باستيراد آلات ومعدات مستعملة للمشروعات الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٧٤ المعدل – طلبات خاصة بمستصلحي الأراضي الزراعية للموافقة على استيراد سيارات النقل – طلبات بشأن استيراد قطع غيار السيارات – تقرير بشأن السيارات المستوردة السابق الإفراج عنها برسم المعارض بمدينة بورسعيد الحرة – مذكرة بشأن حظر استيراد السلع المسموح باستيرادها من المناطق الحرة إلى داخل البلاد – صدور موافقة من وزير الاقتصاد بالإفراج

---

(١) رمز الارجاع : ج. م.ع : جمهورية مصر العربية، د. و : دار الوثائق القومية، و. ق. ت : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، أ. س : استيراد السيارات، ﴿ : رمز الملف ، ٠٠٥٥٥٧-٠٠٧٩ كود الملف.

عن عدد (٢٦) ست وعشرين سيارة مخزنة بالمناطق الحرة – طلبات بالإعفاء عن سداد المصاريف الإدارية بالنسبة لقطع الغيار للسيارات المرسيدس الواجبة الورود – مذكرة بشأن طلب الإفراج عن سيارة إسعاف مجهزة بيجو ٥٠٤ موديل ١٩٨٢م.

– **نظام الترتيب** : الوثائق داخل الملف مرتبة زمنياً

– **لغة المادة الموصوفة وخطوطها** : اللغة العربية – اللغة الإنجليزية

خط الرقعة – خط الآلة الكاتبة.

– **الخصائص المادية** : يحتاج إلى ترميم

– **البطاقة الثانية** :

رمز الإرجاع : ج. م.ع / د. و / و. ق. ت / أ. س / ﴿ / ٠٠٥٥٥٩-٠٠٧٩[١].

العنوان : استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ١٦

التواريخ القصوى : ١٩ يناير ١٩٨٨م / ٣٠ يونيو ١٩٨٨م

مستوى المادة الموصوفة : ملف

مدى ونوع المادة الموصوفة : ملف يتضمن (٢٢١) مائتين وإحدى وعشرين وثيقة.

---

(١) رمز الإرجاع: ج. م.ع: جمهورية مصر العربية، د. و: دار الوثائق القومية، و. ق. ت: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، أ. س: استيراد السيارات ، ﴿ : رمز الملف، ٠٠٥٥٥٩-٠٠٧٩ كود الملف.

المحتوى الموضوعي: طلبات مقدمة من أصحاب شركات السيارات والوكلاء لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بخصوص قرارات الاستيراد – طلب مقدم من شركة مصر لتجارة السيارات للموافقة علي استيراد سيارات قلاب فولفو لحساب شركة النصر للملاحات – طلب زوجة سفير لاصطحاب سيارتها الخاصة – طلب بشأن الموافقة على استيراد سيارتين مجهزتين لنقل الأغنام والماعز لاستخدامها في أعمال التصدير – طلب الشركة العربية العالمية للبصريات المقامة في ظل أحكام قانون الاستثمار المعدل باستيراد سيارتين مرسيدس – الموافقة على إعفاء سيارة من غرامة شرط العمر – مذكرة للعرض على الوزير بشأن موضوع الإفراج النهائي عن السيارات التي استوردتها الشركة المصرية اليابانية لأعمال الصلب من المنطقة الحرة بالإسكندرية – كما توجد صور من إقرارات جمركية عن البضائع الواردة وبيان معاينة من مصلحة الجمارك – مذكرة للعرض على الوزير بشأن التعهدات الخاصة بقطع الغيار الواردة بالتيسيرات الصادرة في ١٩٨٥/١٠/٢١م.

– **نظام الترتيب** : الوثائق داخل الملف مرتبة زمنياً

– **لغة المادة الموصوفة وخطوطها** : اللغة العربية – اللغة الإنجليزية

خط الرقعة –خط الآلة الكاتبة.

– **الخصائص المادية** : حالته جيدة

- **البطاقة الثالثة :**

رمـز الإرجـاع : ج. م.ع / د. و / و. ق. ت / أ. س / ☾ / ٠٠٥٥٦٧-٠٠٧٩.[١]

العنوان : استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ٢٤

التواريخ القصوى : ١ أغسطس ١٩٩٠م / ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠م.

مستوى المادة الموصوفة : ملف

مدى ونوع المادة الموصوفة : ملف يتضمن (١٧٦) مائة وست وسبعون وثيقة

المحتوى الموضوعي : طلبات بشأن الموافقة على استيراد سيارات والموافقة على الإفراج عنها بالجمارك – مذكرة للعرض على الوزير في شأن طلب شركة ديامونـد للجوارب والملابس الجاهزة لتعديل موديل سيارة ركوب سبق الموافقة على استيرادها – مذكرة للعرض على الوزير بشأن الإفراج عن سيارة نصف نقل فان لنقل الموتى موديل ١٩٩٠م – طلب بشأن استيراد ست سيارات نقل علف وقطع غيارها – مذكرة للعرض على الوزير بشأن طلب شركة مشروعات الغاز الطبيعي لرفع الغرامة المقررة للإفراج عن(٢٦) ست وعشرين سيارة فيات – مذكرة بشأن طلب شركة الملاحة الوطنية لتعديل موديل سيارتين مرسيدس من موديل ٩٠ إلى موديل ٩١ – مذكرة بشأن السماح للورثة بالإفراج عن السيارة التي تئول إليهم بالميراث – مذكرة بشأن

---

(١) رمز الإرجاع: ج. م.ع: جمهورية مصر العربية، د. و: دار الوثائق القومية ، و. ق. ت: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أ. س: استيراد السيارات، ☾ : رمز الملف، ٠٠٥٥٦٧-٠٠٧٩ كود الملف.

طلب فرع بنك العربي المحدود استيراد سيارة مرسيدس – طلبات بشأن الإفراج عن سيارات مخالفة لشرط العمر والقواعد الاستيرادية – طلب محافظة المنيا (مكتب المحافظ) بشأن الموافقة على شراء سيارة ركوب جديدة ماركة بيجو طراز ٥٠٥ – وطلب هيئة كهرباء مصر بالإفراج عن سيارة مرسيدس وغير ذلك .

– **نظام الترتيب** : الوثائق داخل الملف مرتبة زمنياً

– **لغة المادة الموصوفة وخطوطها** : اللغة العربية – اللغة الإنجليزية

– خط الرقعة – خط الآلة الكاتبة.

– **الخصائص المادية** : جيدة إلى حد ما

– **البطاقة الرابعة** :

رمز الإرجاع : ج. م.ع / د. و / و. ق. ت / أ. س / ﴿ / ٠٠٥٥٥٦– ٠٠٧٩ [١]

العنوان : استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ١٣

التواريخ القصوي : ٢ نوفمبر ١٩٨٦م / ٢٩ إبريل ١٩٨٧م

مستوى المادة الموصوفة : ملف

مدى ونوع المادة الموصوفة : ملف يتضمن (٢٩٧) مائتان وسبع وتسعون وثيقة

---

(١) رمز الإرجاع: ج. م.ع: جمهورية مصر العربية ، د. و: دار الوثائق القومية ، و. ق. ت: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أ. س : استيراد السيارات، ﴿ : رمز الملف، ٠٠٥٥٥٦–٠٠٧٩ كود الملف.

المحتوى الموضوعي : طلب بشأن المعاونة في تسوية أوضاع السيارات التي سبق الإفراج عنها لمشروعات المناطق الحرة تحت نظام الموقوفات – مذكرة خاصة بشركة آلاج ترينددنج بشأن التضرر من تحديد مبلغ ٢٥٠٠٠ خمسة وعشرين ألف جنيه مصري لاستيراد متطلبات مراكز الخدمة والصيانة للوكلاء التجاريين من قطع الغيار، وطلبها رفع هذه القيمة نتيجة للتغيرات التي طرأت على قيمة الجنية المصري وتغير سعر الصرف – مذكرة للعرض على اللجنة العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية والمالية بشأن الطلبات المقدمة من جهات مختلفة تتضرر فيها من تطبيق أحكام القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م والخاص باستيراد السيارات من الخارج – نموذج لطلب استيراد سيارات خاصة بشركة لطفي منصور للتجارة – خطاب ضمان بنك مصر الدولي بمبالغ معينة لصالح جمارك إسكندرية لضمان استيراد قطع غيار أوتوبيسات – طلب مقدم من وجيه أباظة مدير مركز التنمية والتجارة للموافقة على استيراد عدد سبع سيارات – خطاب ضمان بنك مصر الدولي بمبالغ معينة لصالح جمارك إسكندرية لضمان استيراد قطع غيار خاصة بشركة جوريكا مصر (جيكو) لصناعة المقطورات والهياكل المعدنية .

– **نظام الترتيب :** الوثائق داخل الملف غير مرتبة.

– **لغة المادة الموصوفة وخطوطها :** اللغة العربية – اللغة الإنجليزية

– خط الرقعة – الآلة الكاتبة.

– **الخصائص المادية :** يحتاج إلى الترميم.

- **البطاقة الخامسة :**

رمز الإرجاع : ج. م.ع. / د.و / و. ق. ت / أ. س / ﴿ / ٠٠٥٥٥٥- ٠٠٧٩.[١]

العنوان : استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١١

التواريخ القصوي : يناير ١٩٨٦م / ٢٩ مايو ١٩٨٦م

مستوى المادة الموصوفة : ملف.

مدى ونوع المادة الموصوفة : ملف يتضمن (١٧٥) مائة و خمس وسبعون وثيقة

المحتوى الموضوعي : طلب بالموافقة على استيراد قيمة التعويض الذي تم دفعه في جمرك نوبيع عن سيارة نصف نقل ماركة تويوتا هايلكس موديل ٨٣- طلب الإفراج عن السيارات الخاصة بوحدة إعداد المشروعات التابعة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - طلب بشأن السماح لتجار السيارات المصريين المقيمين ببلجيكا لإدخال السيارات التي تم شراؤها قبل صدور القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م والمخالفة لشرط العمر - بيان التيسيرات التي تسري حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٦م بشأن الإفراج عن أنواع السيارات بالمدينة الحرة بورسعيد سواء قبل ١٩٨٤/٢/٦م أم قبل ١٩٨٥/١/٥م - مذكرة بشأن موقف الإفراج الجمركي عن السيارات اليابانية

---

(١) رمز الإرجاع: ج. م.ع : جمهورية مصر العربية ، د. و : دار الوثائق القومية، و. ق. ت : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، أ. س: استيراد السيارات، ﴿ : رمز الملف ، ٠٠٥٥٥٥-٠٠٧٩ كود الملف.

المستوردة لصالح أحد عملاء بنك الجيزة الوطني – مذكرة للعرض على الوزير بشأن السيارات الموجودة بالمناطق الحرة – طلبات بشأن الإفراج عن سيارات من الجمرك .

– **نظام الترتيب** : الوثائق داخل الملف مرتبة ترتيباً زمنياً

– **لغة المادة الموصوفة وخطوطها** : اللغة العربية – اللغة الإنجليزية

– خط الرقعة –خط الآلة الكاتبة.

– **الخصائص المادية** : يحتاج إلى ترميم

– **البطاقة السادسة :**

رمـــز الإرجـــاع : ج. م.ع / د. و / و. ق. ت / أ. س / ﴿/٠٠٥٤٦٩–٠٠٧٩ ﴾[١].

العنوان : استيراد السيارات والقاطرات وقطع الغيار اللازمة لها.

التواريخ القصوى : ١١ فبراير ١٩٨١م / ٢٩ أغسطس ١٩٨٢م

مستوى المادة الموصوفة : ملف.

مدى ونوع المادة الموصوفة : ملف يتضمن (٢٦٥) مائتان وخمس وستون وثيقة

(١) رمز الإرجاع: ج. م.ع: جمهورية مصر العربية، د. و: دار الوثائق القومية ، و. ق. ت: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، أ. س: استيراد السيارات، ﴾ : رمز الملف ، ٠٠٥٤٦٩–٠٠٧٩ كود الملف.

المحتوى الموضوعي : مكاتبات من وزير النقل والمواصلات بخصوص عدم السماح بالإفراج عن سيارات النقل التي تزيد حمولتها عن الأوزان المقررة من الجمارك وعدم قبول التصالح بشأنها – طلبات بشأن الإفراج عن سيارات تخصّ الشركة العربية للتأمين والتجارة مخالفة للإجراءات الاستيرادية – طلب استيراد سيارات نقل مرسيدس مستعملة موديلاتها ما بين سنة ١٩٧٧م و ١٩٨٢م – قرار وزاري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٢م بخصوص استيراد سيارات نقل للبضائع والمقطورات والجرارات بشرط مراعاة مواصفات وزارة النقل، بالإضافة إلى الشروط الاستيرادية السارية الأخرى ، شكوى مقدمة من شركة العوادلي للتجارة والهندسة حول تضررها من قيام شركة مصر لتجارة السيارات باستيراد مقطورات لحساب بعض التجار – عقد توزيع لمنطقة محافظتي الدقهلية ودمياط بين شركة مصر لتجارة السيارات (عادل الصيرفي) والموزع توفيق محمد فتحي عوض الله – طلبات أخرى بشأن الإفراج عن السيارات من الجمارك.

نظام الترتيب : الوثائق داخل الملف غير مرتبة.

– **لغة المادة الموصوفة وخطوطها :** اللغة العربية – اللغة الإنجليزية

– خط الرقعة –خط الآلة الكاتبة.

– **الخصائص المادية :** يحتاج إلى الترميم والتنظيم

جـ – **بطاقات وصف على مستوى الوثيقة داخل الملفات:**

- **البطاقة الأولى :**

رمـز الإرجـاع : ج. م.ع / د. و / و. ق. ت / أ. س / ☾ / ٠٠٥٤٧٠-٠٠٧٩ / د.ر[١]

العنوان : مذكرة بشأن شكوى السوق الحرة للسيارات الحديثة.

التواريخ القصوى : ديسمبر ١٩٨١م.

مستوى المادة الموصوفة : وثيقة داخل ملف.

مدى ونوع المادة الموصوفة : وثيقة مكونة من ست ورقات.

المحتوى الموضوعي : مذكرة للعرض على الوزير بشأن الشكوى المقدمة من السيد يوسف خليل رئيس مجلس إدارة السوق الحرة للسيارات الحديثة (إحدى شركات الاستثمار والمناطق الحرة)، وتنحصر الشكوى في تطبيق القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١م بعدم السماح بالاستيراد من المناطق الحرة بمصر، وقرار البنك المركزي الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٣م بوقف منح أية تسهيلات جديدة لتمويل بيع وشراء سيارات الركوب .

لغة المادة الموصوفة : اللغة العربية

الخط : الآلة الكاتبة

الخصائص المادية : جيدة

---

(١) رمـز الإرجـاع: ج. م.ع: جمهوريـة مصـر العربيـة، د. و: دار الوثـائق القوميـة، و. ق. ت: وزارة الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة، أ. س: استيراد السيارات، ☾ : رمـز الملف ، ٠٠٥٤٧٠-٠٠٧٩كود الملف ، د.ر: الوثيقة بدون رقم.

- **البطاقة الثانية :**

رمـز الإرجـاع : ج. م.ع / د.و / و. ق. ت / أ. س / ﴿ / ٠٠٥٥٥١- ٠٠٧٩ / ٧٧٤[١]

العنوان : طلب إفادة عن الحصول على موافقة لجنة الترشيد

التواريخ القصوى : ١٩ أغسطس ١٩٨٥م

مستوى المادة الموصوفة : وثيقة داخل ملف

مدى ونوع المادة الموصوفة : وثيقة مكونة من ورقة واحدة

المحتوى الموضوعي : طلب مقدم من رئيس مجلس إدارة شركة أوراسكوم بإفادته عن نوعيات سيارة إطفاء الحريق المجهزة وقطع غيارها المسموح باستيرادها، حيث لم يتسنَ للشركة الحصول على موافقة لجنة الترشيد على استيراد عدد خمس سيارات، وكان ردّ الوزارة على الشركة بأن السيارات ذات الاستعمال الخاص لم ترد بقوائم السلع المرشدة طبقاً للقرار الوزاري رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٥م.

لغة المادة الموصوفة : العربية.

الخط :الآلة الكاتبة

الخصائص المادية : جيدة

---

(١) رمز الإرجاع: ج. م.ع: جمهورية مصر العربية ، د. و : دار الوثائق القومية ، و. ق. ت: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أ. س : استيراد السيارات، ﴿ : رمز الملف، ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩ كود الملف، ٧٧٤: رقم الوثيقة

- **البطاقة الثالثة :**

رمـز الإرجـاع : ج. م.ع / د. و / و. ق. ت / أ. س / ﴿ / ٠٠٥٥٥٦-٠٠٧٩ / د.ر [١]

العنوان : طلب الموافقة على استيراد سيارة لاستعمال المستشفى

التواريخ القصوى: ١ فبراير ١٩٨٧م

مستوى المادة الموصوفة : وثيقة داخل ملف

مدى ونوع المادة الموصوفة : وثيقة مكونة من ورقة واحدة

المحتوى الموضوعي : طلب مقدم من مستشفى كليوباترا الخاصة بالموافقة على استيراد سيارة مرسيدس (٢٣٠ موديل ٨٨)؛ لاستعمالها في انتقال المسئولين بالمستشفى لإنهاء الأعمال الخاصة بها، ولاستعمال الأطباء الزائرين من خارج مصر .

لغة المادة الموصوفة : العربية

الخط : الآلة الكاتبة

الخصائص المادية : جيدة

(١) رمز الإرجاع : ج. م.ع: جمهورية مصر العربية، د. و: دار الوثائق القومية، و. ق. ت: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أ. س : استيراد السيارات، ﴿ : رمز الملف، ٠٠٥٥٥٦-٠٠٧٩ كود الملف، د.ر: الوثيقة بدون رقم

- البطاقة الرابعة :

رمـــز الإرجـــاع : ج. م.ع / د.و / و. ق. ت / أ. س / ﴿ / ٠٠٥٥٦٠-٠٠٧٩ / ٤٠٨٠ [١]

العنوان : استيراد قطع غيار مخالفة للقرارات الاستيرادية

التواريخ القصوى : ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨م

مستوى المادة الموصوفة : وثيقة داخل ملف.

مدى ونوع المادة الموصوفة : وثيقة مكونة من ورقة واحدة.

المحتوى الموضوعي : إشارة بخصوص قيام الشركة الأصلية لقطع غيار السيارات _ قطاع خاص _ باستيراد رسالة قطع غيار بالمخالفة للقرارات الاستيرادية المنظمة لذلك .

لغة المادة الموصوفة : العربية

الخط : الآلة الكاتبة

الخصائص المادية : جيدة

(١) رمز الإرجاع : ج. م.ع : جمهورية مصر العربية، د. و : دار الوثائق القومية ، و. ق. ت : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أ. س: استيراد السيارات، ﴿ : رمز الملف ، ٠٠٥٥٦٠-٠٠٧٩كود الملف ، ٤٠٨٠ : رقم الوثيقة.

- **البطاقة الخامسة :**

رمـــز الإرجـــاع : ج.م.ع / د.و / و.ق.ت / أ.س / ☾ / ٠٠٥٥٦٥- ٠٠٧٩ / د.ر [١].

العنوان : مذكرة بشأن نسبة الواردات من السيارات

التواريخ القصوى : ١ فبراير ١٩٩٠م

مستوى المادة الموصوفة : وثيقة داخل ملف

مدى ونوع المادة الموصوفة : وثيقة مكونة من ورقتين

المحتوى الموضوعي : مذكرة بشأن زيادة نسبة الواردات من السيارات بصورة تعادل نسبتها قبل صدور القرارات الخاصة بالحد من استيرادها.

لغة المادة الموصوفة : العربية

الخط : الآلة الكاتبة

الخصائص المادية : جيدة

(١) رمز الإرجاع : ج. م.ع : جمهورية مصر العربية، د. و : دار الوثائق القومية ، و. ق. ت : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، أ. س : استيراد السيارات، ☾ : رمز الملف، ٠٠٥٥٦٥-٠٠٧٩ كود الملف، د.ر: الوثيقة بدون رقم.

- البطاقة السادسة :

رمز الإرجاع : ج. م.ع / د. و / و. ق. ت / أ. س / ﴿ / ٠٠٥٤٧٠-٠٠٧٩ / ٢٦٥٣[١]

العنوان : طلب بالإفراج عن سيارات.

التواريخ القصوى : ٢٨ مارس ١٩٨٣م.

مستوى المادة الموصوفة : وثيقة داخل ملف.

مدى ونوع المادة الموصوفة : وثيقة مكونة من ورقة واحدة.

المحتوى الموضوعي : طلب مقدم من مكتب الحريري للتجارة والاستيراد والتصدير، بشأن الموافقة على تطبيق القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢م والإفراج عن السيارات العشرة التي قام المكتب باستيرادها

لغة المادة الموصوفة : العربية

الخط : الآلة الكاتبة

الخصائص المادية : جيدة

د – قائمة حصر زمنية لملفات محل الدراسة :

تم إعداد قائمة حصر زمنية لملفات استيراد السيارات التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مرتبة ترتيباً زمنياً من الأقدم إلى الأحدث كما يلي :-

---

(١) رمز الإرجاع: ج. م.ع: جمهورية مصر العربية، د. و: دار الوثائق القومية، و. ق. ت: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أ. س: استيراد السيارات، ﴿ : رمز الملف، ٠٠٥٤٧٠-٠٠٧٩ كود الملف، ٢٦٥٣: رقم الوثيقة.

م	كود الملف	عدد الوثائق	اللغة	الفترة الزمنية للملف	عنوان الملف
١	٠٠٧٩-٠٠٥٤٦٩	٢٦٥	العربية و الإنجليزية والفرنسية	١١فبراير ١٩٨١م/ ٢٩ أغسطس ١٩٨٢م	جزء أول استيراد السيارات والقاطرات وقطع الغيار اللازمة لها
٢	٠٠٧٩-٠٠٥٤٧٠	٢٩٥	العربية و الإنجليزية	٣١أغسطس١٩٨٢/ ١١ يوليو ١٩٨٣م	استيراد السيارات والقاطرات وقطع الغيار اللازمة لها
٣	٠٠٧٩-٠٠٥٤٧١	١٩٩	العربية و الإنجليزية	٦ أغسطس ١٩٨٣م/ ٧أغسطس ١٩٨٤م	استيراد السيارات والقاطرات وقطع الغيار اللازمة لها
٤	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥١	١٨٥	العربية و الإنجليزية	١٣ يوليو ١٩٨٥م / ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥م	استيراد السيارات والقاطرات وقطع الغيار اللازمة لها جـ٧.
٥	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٢	١٦٩	العربية و الإنجليزية	٢٠ سبتمبر ١٩٨٥م/ ١٣نوفمبر ١٩٨٥م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ٨
٦	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٣	١٨٨	العربية و الإنجليزية	٢١أكتوبر١٩٨٥م/ ٣١ ديسمبر ١٩٨٥م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ٩
٧	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٤	٢٠٥	العربية و الفرنسية	نوفمبر ١٩٨٥ / ٩مارس ١٩٨٦م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١٠
٨	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٥	١٧٥	العربية و الإنجليزية	يناير ١٩٨٦م / ٢٩ مايو١٩٨٦م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١١

٩	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٦	٢٩٧	العربية و الإنجليزية	٢نوفمبر ١٩٨٦م/ ٢٩ أبريل ١٩٨٧م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١٣
١٠	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٧	٢١١	العربية و الإنجليزية	٤ مايو ١٩٨٧م/ ١٦ أغسطس ١٩٨٧م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١٤
١١	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٨	٢٣٠	العربية و الإنجليزية	٢٧أكتوبر ١٩٨٧م/ ٢ فبراير ١٩٨٨م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١٥
١٢	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٩	٢١١	العربية و الإنجليزية	١٩يناير ١٩٨٨م/ ٣٠يونيو ١٩٨٨م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١٦
١٣	٠٠٧٩-٠٠٥٥٦٠	٢٢٦	العربية و الإنجليزية	٣٠يونيو١٩٨٨م/ ٣١ديسمبر١٩٨٨م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١٧
١٤	٠٠٧٩-٠٠٥٥٦١	٢٢٥	العربية و الإنجليزية	٣يناير ١٩٨٩م/ ٢٩ابريل ١٩٨٩م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١٨
١٥	٠٠٧٩-٠٠٥٥٦٢	١٥٩	العربية و الإنجليزية	٢ مايو ١٩٨٩م / ٢ سبتمبر ١٩٨٩م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ١٩
١٦	٠٠٧٩-٠٠٥٥٦٣	١٨٨	العربية و الإنجليزية	٣ مايو ١٩٨٩م/ ١٢ديسمبر١٩٨٩م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ٢٠
١٧	٠٠٧٩-٠٠٥٥٦٤	١٣٩	العربية و الإنجليزية	٣ديسمبر١٩٨٩م/ ١٥ فبراير ١٩٩٠م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ٢١
١٨	٠٠٧٩-٠٠٥٥٦٥	١٥٤	العربية والإنجليزية والفرنسية	٨فبراير ١٩٩٠م/ ٢٤أبريل ١٩٩٠م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ٢٢

١٩	٠٠٧٩-٠٠٥٥٦٦	٢٠٣	العربية و الإنجليزية والفرنسية	٣ مايو ١٩٩٠م / ١٧ يوليو ١٩٩٠م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ٢٣
٢٠	٠٠٧٩-٠٠٥٥٦٧	١٧٦	العربية والإنجليزية	١أغسطس ١٩٩٠/ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠م	استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ٢٤

النقد الدبلوماتى الحديث لوثائق استيراد السيارات :

أولاً : الحدث أو التصرف.

لابد أن تشارك الوثائق في حدث ما وتعبر عن نشاط ما، وملفات استيراد السيارات وقطع الغيار توثق الحالة الاقتصادية لمصر في الفترة (من ١٩٨١ م إلى ١٩٩٠م)، كما تعبر عن نشاط قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث يقوم هذا القطاع بالإشراف على تنفيذ عمليات استيراد السيارات وقطع الغيار ومتابعتها طبقاً للقوانين والقرارات المطبقة في تلك الفترة.

ويستطيع الباحث من خلال دراسة تلك الوثائق أن يتعرف على النظام المتبع في استيراد السيارات، وقطع الغيار، والشروط الواجب توفرها في الاستيراد بالنسبة لاستيراد سيارات الركوب أو الأجرة الواردة بغرض الاستعمال الشخصي أو الخاص، ويتم تمويله من الموارد الخاصة، وسيارات الركوب الواردة بغرض الاتجار، وشروط إفراج الجمارك عن السيارات المستوردة بالإضافة إلى التعرف على مدى تأثير القرارات الوزارية الصادرة في تلك الفترة ، بشأن تنظيم عملية استيراد السيارات على المستوردين سواء الوكلاء أم الشركات التجارية أم الأفراد العاديين، وغير ذلك.

ثانياً : السياق :

هو مجموعة الظروف والأحوال التي تحيط بالوثيقة أو الحدث، وفحص السياق أمر ضروري للتأكد من صحة الوثائق، ويوجد أربعة سياقات للوثيقة التقليدية، هي: سياق المصدر، والسياق القانوني والإداري، وسياق الإجراءات، والسياق التوثيقي .(١)

وسوف نتناول كلاً منها على النحو التالي :

أ – سياق المصدر :

المصدر هو محل إثبات الوثيقة، حيث يسعى الدبلوماتي أولاً إلى إثبات نسبة الوثيقة لمنشئها، وسياق المصدر هو الذي يوضح الحقيقة الموجودة في الوثيقة والوثائق التي تليها أو تسبقها، وعلى الدبلوماتى أن يفحص ذلك السياق بفحص الوثيقة، وهيكل الجهة، ووظائفها والخرائط التنظيمية، والتقارير السنوية، وخطط التصنيف، ويحاول أن يجد في الوثيقة ما يربطها بذلك المصدر.(٢)

مصدر وثائق الدراسة هو وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، صدر قرار جمهوري رقم ١٧٦٩ لسنة ١٩٧١م بإعادة تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، واختصت الوزارة بالتخطيط لأوجه النشاط المختلفة في مجالات الاقتصاد والتجارة الخارجية ومتابعتها والرقابة عليها، وكان من ضمن قطاعات الوزارة قطاع التجارة الخارجية الذي اختص بمتابعة تنفيذ

(١) دينا محمود عبد اللطيف : الاتجاهات الحديثة في علم الوثائق (الدبلوماتيك) القاهرة ، دار الفكر العربي، ٢٠١٧ م، ص٢٣٠

(٢) المرجع السابق : ص ١١٩ –١٢٠

عمليات التصدير والاستيراد، وأعيد تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وأدمجت في وزارة الخزانة (المالية)، وأصبح اسمها وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية؛ وذلك بموجب قرار جمهوري رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٧٣م ، وفي عام ١٩٧٤م صدر قرار جمهوري رقم ٦١٠ لسنة ١٩٧٤م بتشكيل الوزارة وأصبح هناك وزارة مستقلة للتجارة الخارجية، ثم صدر قرار جمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥م بتنظيم وزارة التجارة على أساس دمج نشاط التجارة الداخلية مع نشاط التجارة الخارجية في وزارة واحدة تسمى وزارة التجارة، وفي أكتوبر ١٩٧٨م تم إعادة تشكيل الوزارة، وقد تقرر إدماج نشاط التجارة الخارجية مع نشاط الاقتصاد في وزارة واحدة باسم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ثم صدر قرار جمهوري رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٢م وقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨م بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وكان من أهم اختصاصاتها التخطيط لأوجه النشاط المختلفة في مجالات الاقتصاد والتجارة الخارجية، وإعداد مشروعات القوانين والقرارات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير وإصدار القرارات التنفيذية لها .

ويتضح سياق المصدر في وثائق الدراسة من المعلومات السياقية الواردة بها، وهي :

- عنوان الوثائق (هوية المصدر) الصادرة عنها باسم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وكذلك الإدارات الصادرة عنها الوثيقة(١).
- خاتم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الموجود على الوثائق(٢).
- التوقيعات والتواريخ: حيث تتطابق تواريخ التوقيعات مع فترة عمل أصحابها في الوزارة، على سبيل المثال: يظهر توقيع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، "د . محمد سلطان أبو علي" على الوثائق بصفته خلال فترة توليه لمنصبه (٣).

وتوقيع " أحمد وفاء الدين سعيد " بصفته رئيس قطاع التجارة الخارجية بالوزارة(٤)، وتوقيع " د . أحمد الدوش " بصفته وكيل أول الوزارة ومستشار الوزير (٥).

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٩م، وملف كود ٠٠٥٤٧١-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١/١٩م .

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ -٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٧م ، وفي جميع وثائق الدراسة .

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٨٦٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٨م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٣ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣م ، وملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ يوليو ١٩٨٣م.

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٢٣٤٨ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٨م ، ووثيقة رقم ١٦٩٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٦م وملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٨٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧م

ب – السياق القانوني والإداري :

هو النظام القانوني والتنظيمي الذي يتعلق به إنشاء الوثيقة كما يتضح في القوانين والأنظمة الخاصة بالمجتمع، أما السياق الإداري فهو الهيكل والوظائف وإجراءات البيئة التنظيمية الموجود بها منشأ الوثائق، ويفيد توثيق السياق القانوني والإداري في التعرف على الجهات والوظائف التي لها مسئوليات تشريعية معينة داخل المجتمع ومرتبطة بالوثائق، والأفراد والأحداث والمنظمات الإدارية الأخرى المرتبطة بالوثائق .[١] وتعد وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار نوعاً من أنواع الوثائق الناتجة عن أحد الأنشطة التي اختصت بإدارتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهو نشاط الاستيراد وقد تطور الهيكل التنظيمي للوزارة في الفترة من ١٩٧١م حتى ١٩٨٨م وفقاً لما تتطلبه حاجة العمل، في عام ١٩٧١م تكون الهيكل التنظيمي للوزارة من عدة وكالات وكل وكالة تشرف على إدارات عامة ومراقبات، ومن تلك الإدارات : الإدارة العامة للسلع الزراعية، الإدارة العامة للسلع الصناعية والإدارة العامة للسلع الاستثمارية، وتختص كل من الإدارات العامة الثلاثة السابقة بإجراء دراسة سلعية شاملة للتعرف على الاحتياجات الفعلية للاستهلاك العام، واحتياجات الاستثمار، وما ينتجه الإنتاج الزراعي والصناعي منها، وما يلزم استيراده، وما هو متاح للتصدير، والتعرف على مصادر الإنتاج الخارجية لسلع الاستيراد الرئيسة؛ بهدف تحديد المصادر التي يمكن الالتجاء إليها في الاستيراد من بلاد الاتفاقيات أو العملات

(١) دينا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ص١١٦ – ١١٧ .

الحرة[١] وفي عام ١٩٨٢م تكون الهيكل التنظيمي للوزارة من التقسيمات الآتية:[٢]

- مكتب الوزير والأجهزة الملحقة به
- شؤون الهيئات والجهات التابعة
- النقد الأجنبي
- الموازنة النقدية
- التجارة الخارجية
- المنظمات الدولية للتجارة الخارجية
- التمثيل التجاري
- التنمية الإدارية

ويشرف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على هيئات وجهات متعددة منها: البنك القومي للاستيراد والتصدير، وشركات التجارة الخارجية،

(١) الجريدة الرسمية : قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٦٩ لسنة ١٩٧١م بإعادة تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد ٢٨ بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٩٧١م .

(٢) الجريدة الرسمية : قرار رئيس جمهورية مصر العربية، رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٢م بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد ٢٨ ، بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٩٨٢م.

والمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية[١] في عام ١٩٨٨م تكوّن الهيكل التنظيمي للوزارة من التقسيمات الآتية :

الديوان العام: ويتكون من قطاعات وكل قطاع تتفرع منه إدارات مركزية، ومن هذه القطاعات قطاع التجارة الخارجية ويتبعه الإدارة المركزية للتصدير والاستيراد، والإدارة المركزية للتخطيط السلعى .[٢]

ومن اختصاصات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في تلك الفترة التخطيط لأوجه النشاط المختلفة في مجالات الاقتصاد، والتجارة الخارجية، وتنفيذ الخطط ومتابعتها، وإعداد نظم التجارة الخارجية مع الدول العربية والأجنبية، كذلك إعداد الدراسات السلعية اللازمة للتعرف على الاحتياجات الفعلية، وما هو متاح للتصدير، وما يلزم استيراده بهدف وضع الهيكل السلعي للصادرات والواردات .[٣]

وتتسم وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار بالإشارة إلى السياق القانوني والإداري في البروتوكول الافتتاحي، ويتضح من الوثائق أنها صدرت وفقاً للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥م في شأن الاستيراد والتصدير

---

(١) الجريدة الرسمية : قرار رئيس جمهورية مصر العربية، رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٢م بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد ٢٨ ، بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٩٨٢م.

(٢) الجريدة الرسمية : قرار رئيس جمهورية مصر العربية، رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨م بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، العدد ٤ بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٨٨م

(٣) الجريدة الرسمية : قرار رئيس جمهورية مصر العربية، رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٢م بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد ٢٨ ، بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٩٨٢م.

ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م وتعديلاته، ومنها القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م، والقرار الوزاري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٩م بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م .

ويتضح السياق من الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ويظهر في الوثائق كالتالي :

- تشير الوثائق إلى أن قطاع التجارة الخارجية أو الإدارة العامة للتجارة الخارجية بالوزارة هي المسئولة عن تلقي الطلبات، والالتماسات، وجميع المكاتبات المتعلقة بعمليات استيراد السيارات، سواء من الشركات التجارية أم الوكلاء أم الأفراد، وإعداد مذكرات خاصة بموضوعات تلك المكاتبات وعرضها على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للبت في أمرها، كما تقوم الإدارة العامة للتجارة الخارجية بإبلاغ أصحاب تلك الطلبات بالقرارات الصادرة من الوزير كل حسب موضوعه . (١)
- خاتم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وقطاع التجارة الخارجية على الوثائق.(٢)

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٠-٠٠٧٩ وثيقة رقم ٤٠٨٠ بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨م ، وملف كود ٠٠٥٥٥٩-٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ يونيه ١٩٨٨م، وملف كود ٠٠٥٥٥٦ - ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٧ - ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٨م، وملف كود ٠٠٥٤٧٠ - ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم٥٨٧ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧م، وملف كود ٠٠٥٥٥٦ - ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ نوفمبر ١٩٨٦م.

- جميع الوثائق عليها هوية المصدر الذي أصدر الوثيقة على أقصى يمين الوثيقة من أعلى باسم الدولة : جمهوريه مصر العربية، ويليه اسم الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ثم اسم الإدارة مثل الإدارة العامة للتجارة الخارجية(١)، الإدارة العامة للاستيراد (٢)
- كما يظهر السياق الإداري في الحواشي والتوقيعات الموجودة على الوثائق .

ويتطلب السياق القانوني لاستيراد السيارات وقطع الغيار وفقاً للقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م وتعديلاته – عدة عناصر عند مقارنتها بوثائق الدراسة يتضح الآتي:

السياق القانوني لاستيراد السيارات طبقاً للقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م وتعديلاته	وثائق الدراسة
يكون استيراد السيارات عن طريق القطاعين العام والخاص بتقديم طلب للحصول على الموافقة الاستيرادية	وجاءت في وثائق الدراسة الكثير من الطلبات للحصول على الموافقة الاستيرادية للسيارات منها : " مقدمه لسيادتكم/ شركة لاشين بلاست .... بطلب الموافقة على استيراد سيارة مرسيدس

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٩م، وملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ مايو ١٩٨٤، وملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٠م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦م

	٢٣٠ موديل ٨٨ وذلك لاستعمال الإدارة العليا للشركة .." (١) " بالإشارة إلى الطلب المقدم منكم بشأن الموافقة على استيراد أتوبيس خاص سعة من ١٢ إلى ١٥ راكب للعاملين بالشركة " (٢) " بخصوص طلب موافقة الوزارة على استيراد اثنين عدد سيارة ميتسوبيشي ٦×٤ حمولة ١٨ طن(نقل) جديدة وذلك للاستخدام الخاص في أعمال الشركة " (٣)
لا يجوز استيراد السيارات أو إصدار الموافقات الاستيرادية إلا إذا كان للشركة المنتجة وكيل تجاري مصري وأن يكون لها مركز خدمة مناسب، أو متعاقدة مع مركز للخدمة مستوفي الشروط الفنية التي تقررها وزارة الصناعة مع ضمان توفير قطع الغيار لهذه السلع	ظهرت في وثائق الدراسة أسماء الشركات التجارية والوكلاء وأنشطتهم، من أمثلة ذلك: " قام الوكلاء بالحصول على توكيلات عالمية من مختلف دول العالم المنتجة للسيارات ووسائل النقل ... وفي سبيل ذلك تم تخصيص رؤوس أموال مملوكة ومقترضة من البنوك بمئات الملايين من الجنيهات لإنشاء مخازن سيارات وقطع غيار وإدارات ومعارض لبيع السيارات

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٠م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٨م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الملف السابق، وثيقة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٥/٨/٤م.

	ومراكز لبيع قطع الغيار، وورش للخدمة والصيانة والإصلاح مزودة بأحدث المعدات " (١) " تمثل شركة مصر لتجارة السيارات الوكالة الرسمية في مصر عن مصانع مرسيدس بنز الألمانية، وتوفر في هذا الصدد محطات الخدمة والصيانة وقطع الغيار بما لها من خبرة ..." (٢) " نتشرف بالإحاطة بأن شركتنا كانت قد تعاقدت في نهاية سنة ١٩٨٤ مع شركة جنرال موتورز الأمريكية على شراء بعض السيارات التي تنتجها، وقد قامت الشركة المنتجة بشحن هذه السيارات " (٣)
تكون الموافقات الاستيرادية شخصية وغير قابلة للتنازل عنها، وتكون الموافقة الاستيرادية المستند الأساسي لفتح الاعتماد، ويلتزم البنك المركزي المصري والبنوك التجارية المعتمدة المختصة بعدم فتح اعتمادات تزيد	ظهر ذلك في وثائق الدراسة مثل : " أتشرف بإحاطة سيادتكم بأنني فتحت اعتماد مستندي رقم ٢٠١١ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١م قيمته ٨٠ ألف مارك ألمانى عن طريق بنك كريدى سويس لاستيراد ٢٠ عشرين سيارة نقل مستعملة " (٤)

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٥٥٢-٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١/١م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٤٧١-٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٥٥٦-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٨م.

(٤) دار الوثائق القومية:وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،ملف كود٠٠٥٤٦٩-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣م.

عن الحصة المبلغة عنها.	"يشرفنا بإفادة سيادتكم بأن شركة لطفي منصور لتجارة السيارات هي وكيلة شركة جنرال موتورز باليابان المنتجة لسيارات النقل والنصف نقل ماركة شيفروليه وايسوزو، ولقد قامت الشركة بفتح اعتماد مستندي رقم ٨٣/٨٦ من خلال بنك أبو ظبي الوطني بالإسكندرية لاستيراد السيارات الموضحة بالكشف " (١) " قمت باستيراد سيارة مرسيدس نقل طراز ١٦٣٢ موديل١٩٧٨م شاسيه رقم ٢٦١٤٤٠٩٠٤٨٣٨٩٠ طبقاً لخطاب الاعتماد المرفق صورته، وقد تم فتح الاعتماد ببنك الاعتماد والتجارة " (٢)
تفرج مصلحة الجمارك مباشرة عن سيارات الركوب الواردة للاستعمال الشخصي لمصري أو أجنبي سواء وردت من الخارج مباشرة أم عن طريق شركة من شركات القطاع العام أو الخاص التي تعمل في المناطق	وردت في وثائق الدراسة طلبات بالإفراج عن السيارات في الجمارك وكذلك موافقات على الإفراج سواء المؤقت أم النهائي مثل ما يلي: "بالإشارة لكتابكم بشأن طلب الموافقة على الإفراج عن السيارة نصف نقل ماركة تويوتاهايلكس موديل ١٩٨٣م " (٣)

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١ وانظر أيضاً: ملف كود ٠٠٥٥٥٣ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٧م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٥٥١– ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٧٧٤٩ بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٩م.

الحـــرة، وكـــذلك ســـيارات الركـــوب والنصـــــف نقـــــل والميكروبـــــاص والأتوبيســـــات الـــــواردة للمـــــدارس والشـــركات الأجنبيـــة للاســـتعمال الخاص وبشروط معينة، ومن يخالف هـذه الشـروط يقـوم بسـداد التعـويض المقـرر بأحكـام المـادة رقـم ١٥ مـن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥م بنسبة ١٠٠٪ من قيمة السيارة طبقاً لتثمين مصلحة الجمارك	" نتشرف بالإحاطة أن السيد / علي عبد الحميد علي تقدم إلينا بالطلب للموافقة على الإفراج عن سـيارتين نصـف نقـل ..... ونـود الإفـادة أن الـوزارة توافـق علـى الإفـراج عـن سـيارة واحـدة للاستخدام الخـاص، شـرط حظـر التصـرف فيهـا لمـدة ثـلاث سـنوات مـن تـاريخ الإفـراج النهـائي والإفـراج عـن السـيارة الثانيـة، بشـرط أن يقـوم صـاحب الشـأن بسـداد التعـويض المقـرر بأحكـام المـادة رقـم ١٥ مـن القـانون رقـم ١١٨ لسـنة ٧٥ بنسبة ١٠٠٪ من القيمة؛ طبقاً لتثمين الجمارك عن السيارة الثانيـة فقط لحساب وزارة الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة بخزينـة الجمـارك مـع حظـر التصـرف فيهـا لمـدة ثـلاث سـنوات مـن تـاريخ الإفراج النهائي " (١) " قمت باستيراد عدد٩ (تسع سيارات) نقل ماركة مرسيدس إنتاج سنة ١٩٧٩م وقد تم الإفراج عن هـذه السـيارات بعـد سـداد الرسـوم الجمركيـة المستحقة " (٢) " نتشـرف بالإحاطـة بـأن الجمـرك قـد أفـرج عـن السـيارة الموضـح بيانهـا أدنـاه مـع تحصـيل

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤م.

(٢) دار الوثـــائق القوميـــة : وزارة الاقتصـــاد والتجـــارة الخارجيـــة ، ملـــف كود٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٤م.

	الضريبة الجمركية المخفضة بغرض استخدامها لنقل الركاب بأجر " (١) " نتشرف بالإفادة أن السيدة / فاطمة أحمد يحيى تقدمت إلينا بطلب للموافقة على الإفراج عن سيارة فيات ملاكي مشمول بوليصة الشحن رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/٤م للاستخدام الشخصي"(٢)

ويتضح مما سبق أن وثائق استيراد السيارات اتبعت السياق القانونى لإجراءات استيراد السيارات وهو القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته .

جـ - سياق الإجراءات:

يقصد بسياق الإجراءات : إجراءات العمل أثناء إنشاء الوثيقة، والتي غالباً ما تدمج مع الإجراءات الوثائقية وتتضح في قواعد سير العمل ، ولكل مرحلة إجرائية خصائصها ونوع معين من الوثائق يصدر عنها، أي: إن الإجراء الواحد قد ينتج أكثر من نوع من الوثائق.(٣)

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٥ /١٩٨٥/٩م، وانظر أيضاً: ملف كود٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٢٥٠٠ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٠م.

(٣) دينا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ١٢٣ –١٢٤

ويتضح من دراسة وثائق استيراد السيارات أن هناك إجراء رئيس هو الحصول على الموافقة الاستيرادية للسيارات، كذلك توجد إجراءات فرعية متعلقة بالإجراء الرئيس مثل: الإجراء المتبع في الإفراج عن السيارات من الجمارك، ويرجع سبب تعدد الإجراءات إلى تعديلات القرارات الوزارية الصادرة بشأن استيراد السيارات والقواعد التنفيذية الخاصة بها في تلك الفترة، وفيما يلي مراحل السياق الإجرائي في وثائق استيراد السيارات:

المرحلة الأولى : تقدم طلبات الاستيراد إلى لجنة التيسيرات الاستيرادية (طبقاً للقرار ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م، والتي سميت بلجنة ترشيد الاستيراد طبقاً للقرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢م المعدل للقرار السابق)؛ وفقاً لنموذج البنوك الموحد المختوم بخاتم البنك مرفقاً به ما يلي:

- أربع صور من الفاتورة المبدئية أو التلكس .
- البطاقة الاستيرادية .
- السجل التجاري للمستورد .
- تحديد الجمارك للبند الجمركي، والفئة، والمجموعة السلعية التي تندرج بها السلعة المطلوب استيرادها (نوع السيارات).

المرحلة الثانية : تتولى لجنة ترشيد الاستيراد ما يلي :

- استيفاء طلب الاستيراد لكافة الشروط الاستيرادية.
- النظر في طلبات استيراد السلع والموافقة عليها في ضوء الإنتاج المحلي والاستهلاك؛ بما يتفق والاعتبارات الاجتماعية والاحتياجات الاقتصادية للبلاد.

- مراجعة أسعار طلبات الاستيراد والتأكد من أن البلد المصدر هو نفس بلد منشئ البضاعة المستوردة بمعرفة لجانها الفرعية.

وتحال طلبات الاستيراد التي تنطبق عليها القواعد الموضوعة، وتعتمدها لجنة ترشيد الاستيراد إلى البنك الموضح بنموذج طلب الاستيراد.

المرحلة الثالثة: يقوم المستورد بسداد المصاريف الإدارية المقررة وفقاً للقواعد السارية لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

المرحلة الرابعة: يقوم المستورد بإيداع تأمين نقدي بالعملات الحرة بالبنك المركزي المصري (عن طريق البنك الذي سيتولى فتح الاعتماد ومن الحسابات المجاز استخدامها لهذا الغرض)، بدون فائدة لمدة شهر على الأقل؛ وذلك عند قبول البنك وبعد استيفاء الشروط الاستيرادية وعلى الأخص موافقة لجنة ترشيد الاستيراد، وإذا لم يتم إيداع التأمين النقدي خلال ثلاثة شهور من تاريخ الموافقة، فتسقط موافقة لجنة ترشيد الاستيراد، كما يلتزم المستورد بعدم شحن السلعة قبل إيداع التأمين النقدي.

المرحلة الخامسة: يقوم المستورد بسداد قيمة السلعة المطلوب استيرادها بالعملات الحرة للبنك الذي يتعامل معه والذي قام بفتح الاعتماد، وذلك من الحسابات المجاز استخدامها لهذا الغرض لدى ورود مستندات الشحن، أو وفقاً للترتيبات التي يضعها البنك مع المستورد في ضوء الشروط التعاقدية المبرمة بين المستورد والمصدر.

المرحلة السادسة: عند ورود مستندات الشحن؛ يقوم البنك بمراجعة الفاتورة الأصلية الواردة ضمن المستندات للتأكد من مطابقتها للفواتير المبدئية، وللبيانات الواردة بموافقة لجنة ترشيد الاستيراد .

المرحلة السابعة: يقوم البنك بتسليم مستندات الشحن إلى المستورد وفقاً للترتيبات التي أجراها معه.

المرحلة الثامنة: يتم الإفراج مباشرة من مصلحة الجمارك عن السلعة المستوردة بعد تقديم المستندات الآتية لمصلحة الجمارك:

أ- موافقة لجنة ترشيد الاستيراد.

ب-الفواتير المعتمدة موضحاً عليها رقم الاعتماد المستندي بمعرفة البنك، وتاريخ سداد التأمين النقدي.

جـ- سداد الضرائب والرسوم الجمركية بعد إتمام الإجراءات الجمركية بالجمرك المختص(١).

- **نموذج لسياق إجرائي فرعي وهو خاص بالإفراج النهائي عن السيارات المخزنة بالمنطقة الحرة**

- قامت الشركة المصرية أوتوموتيف والكتريك باتخاذ الإجراءات التالية للإفراج النهائي عن سياراتها المستوردة والمخزنة بالمنطقة الحرة :

أولاً: استخراج تصريح هيئة الاستثمار – المنطقة الحرة – مدينة نصر – بالإفراج عن السيارات – وقد أصدرت الهيئة التصاريح أرقام ٢٢٥٦ ،

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٣٩٦٢-٠٠٧٩ وثيقة بعنوان القواعد التنفيذية لتطبيق النظام الجديد للاستيراد من الموارد الخاصة وفقاً للقرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢م، وانظر: ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ٢٨ /١٩٨٧/٢م، نموذج لطلب استيراد السلع لشركة لطفي منصور للتجارة .

٢٢٥٧ ، ٢٢٥٨ ، ٢٢٥٩ ، بعدد ٢٦ ست وعشرين سيارة بقيمة ١٠٩٠٧٨ دولار – إفراج صادر بالسوق المحلي.

ثانياً: تم عمل معاينة للسيارات بمعرفة هيئة الاستثمار ومصلحة الجمارك.

ثالثاً: تم تثمين السيارات بمعرفة مصلحة الجمارك.

رابعاً: تم فتح الاعتمادات المستندية المحلية لدى بنك القاهرة وباريس أرقام ٢١ ، ٢٢، ٢٣ ، ٢٤، اعتماد مستندي معزز وغير قابل للنقض محلي.

خامساً: تم سداد الرسوم الجمركية بالقسائم أرقام : ٢٦٢٢٢ ، ٢٦٢٢٣، ٢٦٢٢٤ ، ٢٦٢٢٥، ٢٦٢٢٦ ، ٢٦٢٢٧ ، ٢٦٢٢٨ ، ٢٦٢٢٩ بقيمة إجمالية قدرها ٤٦٩٩٣, ٨٨٠ جم.

سادساً: أصدرت مصلحة الجمارك أذون إفراج وارد أرقام ٧٣٤٦ ، ٧٣٤٧ ، ٧٣٤٨ ، ٧٣٤٩ بعدد ٢٦ ست وعشرين سيارة.

سابعاً : تم استخراج إذن الإفراج من المنطقة الحرة بسحب السيارات.

ثامناً : تم سحب السيارات من المنطقة الحرة تحت إشراف هيئة الاستثمار ومصلحة الجمارك

تاسعاً: تم بيع السيارات جميعها وعددها ٢٦ ست وعشرون سيارة بموجب فواتير بيع صادرة من الشركة بأرقام ١٠٧١ /١٠٨٣ عدد (١٣) ثلاث عشرة فاتورة بيع لعملاء مختلفة.

عاشراً : تم تسليم السيارات للعملاء وبذلك خرجت ملكية هذه السيارات من الشركة إلى العملاء، وتم تحصيل القيمة وأودعت بالبنوك، وتم تدبير عملة حرة لسداد مديونية البنوك(١).

د- السياق التوثيقي :

هو المتكاملات الأرشيفية التي ترتبط بها الوثيقة وبنيتها الداخلية ، وينتج من الروابط الأرشيفية التي تنشأ داخل المتكاملات، حيث يشير السياق التوثيقي إلى الهيكل الداخلي للمجموعات والمتكاملات الأرشيفية، ويبحث في العلاقة بينها، ويوضح العلاقات الكامنة بين الوثائق على مستوى الأرشيف.(٢)

تعد وثائق استيراد السيارات سلسلة فرعية من المتكاملة الأرشيفية "وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية" ترتبط ببعض السلاسل الفرعية للمتكاملة، مثل قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد، وتتضح هذه العلاقة من خلال الوثائق الصادرة من القطاع تتعلق بأمور استيراد السيارات(٣)، وكذلك الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التابعة للوزارة بخصوص المشاكل

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٩٨٧/٤/٩م .

(٢) دينا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ١٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٢م ، ملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٠م وورد الكثير من الوثائق الصادرة من قطاع التجارة الخارجية أو الإدارة العامة لشؤون التجارة الخارجية بملفات استيراد السيارات.

التي تواجه مستوردي قطع غيار السيارات، [١] كما ترتبط ببعض المتكاملات الأرشيفية داخل دار الوثائق، مثل مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية، حيث وردت وثائق كثيرة تخص طلبات بشأن الإفراج عن السيارات المستوردة من الجمارك، سواء جمرك إسكندرية أم بورسعيد،[٢] كما تقوم مصلحة الجمارك بإخطار إدارة مكافحة التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب بكافة السيارات المفرج عنها .[٣] وكذلك وزارة التجارة؛ واتضح ذلك في معظم وثائق الدراسة من خلال تطبيق القرار الوزاري الصادر من وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥م .[٤] والبنوك مثل: البنك المركزي المصري والبنوك التجارية فيما يتعلق بفتح اعتمادات مالية لاستيراد السيارات، مثل:

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٥٦٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢م. لم يصرح للباحثة بالاطلاع على وثائق هيئة الرقابة ومصلحة الجمارك .

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨م ، ووثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠م .

(٣) دار الوثائق القومية : الملف السابق، والقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م، المادة "٣٤ " الفقرة السابعة .

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩ ، وثيقة ١٧٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٨م ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ –٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٨م.

البنك الوطني للتنمية، [١] وبنك مصر الدولي،[٢] وغيرها .

ووزارة الداخلية بخصوص تفاقم مشكلة المرور بسبب زيادة عدد السيارات المستوردة، وعدم تحمل مرفق الطرق لهذه الزيادة .[٣] ووزارة النقل والمواصلات بخصوص استيراد سيارات غير مطابقة لمواصفات وزارة النقل، ومخالفة للقرارات الصادرة من وزارة النقل .[٤] والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تتمثل في: طلبات مقدمة للموافقة على الإفراج النهائي عن السيارات المخزنة بالمناطق الحرة. [٥]

وكذلك ترتبط بالمتكاملة الأرشيفية للشركات، مثل شركة مصر لتجارة السيارات، [٦] وشركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة النصر الفطيم

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١ -٠٠٧٩، وثيقة ٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢م ، وملف ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣م .

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٤٧١ -٠٠٧٩ ، وثيقة ١٣٥٠بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٩/٣م .

(٥) دار الوثائق القومية:وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،ملف كود٠٠٥٤٧١-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٢م، وملف كود ٠٠٥٥٥٥ -٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ مارس ١٩٨٦م.

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ ،وثيقة بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩م.

للتجارة وشركة أبوالفتوح،[١] وغيرها، والشركات السياحية وتتمثل في: الطلبات المقدمة لاستيراد أوتوبيسات سياحية، وغيرها للنقل السياحي. [٢]

ثالثاً : الأشخاص :

الأشخاص هم من لهم حقوق وعليهم واجبات، بل هم الكيانات المعترف بها من جهة النظام القضائي بأنهم القادرون على التصرف بشكل قانوني، وعلى الرغم من أن الأشخاص المشاركين في إنشاء الوثيقة كثيرون (من بينهم الشهود والموقعون) إلا أن هناك أشخاصاً لابد من وجودهم (المنشئ – الفاعل " صاحب الإرادة " – المخاطب " المتلقي " – الكاتب)[٣]

وقد وردت الأشخاص في وثائق الدراسة على النحو التالي :

أ- **المنشئ** : الشخص المادي أو الاعتباري الذي أنشأ الوثيقة أو استلمها أو قام بتجميعها من أجل أداء مهمة أو لأداء وظائفه وأنشطته، أو هو الشخص أو الجهة التي توجد الوثيقة ضمن متكاملاته وأرشيفه كجزء من سلسلة ملفات، [٤] وجاء في وثائق الدراسة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وقد ختمت الوثائق بخاتم

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٥٥٩ -٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠م وأيضاً ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٧م ووثيقة بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧م.

(٣) دينا محمود عبد اللطيف مرجع سابق ، ص١١٤

(٤) المرجع السابق : ص ١١٤

يحمل اسم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – الإدارة العامة للتجارة الخارجية أو قطاع شؤون التجارة الخارجية[١]

ب-الفاعل (صاحب الإرادة).

شخص مادي أو اعتباري له السلطة والقدرة على إصدار الوثيقة سواء باسمه أم بأمره،[٢] وهو الوزير[٣].

والمسئولون بمكتب الوزير مثل: وكيل الوزارة لشؤون مكتب الوزير[٤] ، ورئيس قطاع التجارة الخارجية [٥]، المشرف على قطاع التجارة الخارجية [٦].

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩ وثيقة رقم٨٥٨٥ بتاريخ١٩٨٥/٩/١٧م، وملف كود٠٠٥٥٥٦ -٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٥م،وأيضاً ملفات أكواد٠٠٥٥٦٧-٠٠٧٩، ٠٠٥٥٦٦-٠٠٧٩، ٠٠٥٥٦٣ -٠٠٧٩

(٢) دينا محمود عبد اللطيف . مرجع سابق ، ص ١١٤

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،ملف كود٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩، وثيقة رقم ٨٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧م.

(٤) دار الوثائق القومية:وزارة الاقتصادوالتجارة الخارجية، ملف كود٠٠٥٤٦٩-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٨٢م.

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٢م.

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ -٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ يناير ١٩٨٦م، وملف كود ٠٠٥٥٦٣ - ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣م.

جـ- **المخاطب (المتلقي).**

الشخص أو الجهة الموجهة إليها الوثيقة، وقد تعددت هذه الجهات حسب الشخص أو الجهة المرسل إليها الوثيقة، مثل : مدير جمرك السويس [١] رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار [٢]، وكيل أول وزارة الزراعة – والمشرف على مكتب السيد الدكتور الوزير [٣] بعض المستوردين من الوكلاء والشركات التجارية مثل: صلاح أبوبكر غريب وشركاه [٤].

د- **الكاتب :**

الشخص الذي له السلطة أو القدرة على صياغة محتوى الوثيقة، ونجد أن اسم الكاتب يأتي في آخر الوثيقة مثل: "ماجدة" [٥] "ثناء رجب"[٦]

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ١٣٣ بتاريخ٢ /١/١٩٨٦م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٥– ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٨

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٦– ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ –٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ يناير ١٩٨٦م.

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٥٦٦ –٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦م.

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٤٧٠ –٠٠٧٩ ، وثيقة ٢٢١٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥

"ابتسام"[١] ، "عفيفي"[٢]

رابعاً : الرابطة الأرشيفية :

هي العلاقة التي تربط كل وثيقة بما قبلها وما بعدها من الوثائق، وبجميع السجلات والملفات المندرجة في نفس الإجراء أو نفس النشاط ، كما أن الوثيقة ترتبط بالوثائق التي أدت إلى إنشائها سواء كانت داخل الملف نفسه أم محفوظة في ملفات أخرى .[٣]

وتتضح الرابطة الأرشيفية في وثائق محل الدراسة كما يلي :

أ- الرابطة الأرشيفية داخل مستودع الحفظ، نلاحظ تدوين رقم الملف على الغلاف الخارجي للملف، فنجد على سبيل المثال مدوناً على الغلاف رقم " ٢١-١/٤ جـ ١٩ منتهي (ينظر جـ ٢٠) استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها " ثم كلمة " حفظ " وبجانبها "٨٥/٥/٩" [٤] يشير الرقم إلى رقم المخزن المحفوظ فيه ملفات استيراد السيارات وهو" ٢١ "، والرقم ٤ يشير إلى موضوع الملفات، وهو" استيراد السيارات " ورقم "١"

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٢-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٧ /١٩٨٩/٨ م

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٧ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ٨/٤ / ١٩٩٠ م

(٣) دينا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ص ١٢٦ -١٢٧

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٢ – ٠٠٧٩، وانظر أيضاً: ملفات أرقام ٠٠٥٥٦٠ – ٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦١ – ٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٣ -٠٠٧٩

واحد يشير إلى رقم الملف ثم رقم الجزء، ثم كلمة حفظ للدلالة على حفظه في المستودع بتاريخ ١٩٨٥/٥/٩م.

ب-**الرابطة الأرشيفية في ارتباط كل وثيقة داخل الملف بالوثيقة التي قبلها والوثيقة التي تليها**، ويتضح ذلك في الكثير من وثائق الدراسة من خلال الوثائق المرسلة في شكل طلبات مقدمة من أشخاص وجهات للوزارة والرد عليها، بالإشارة إلى هذه الوثائق أو الطلبات بأرقامها وتواريخها

على سبيل المثال: وثيقة صادرة من شركاء في مصنع بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣١م بطلب الموافقة على استيراد سيارات مرسيدس مستعملة وجديدة، ولوادر، وبلدوزرات؛ وذلك لاستعمالها في أعمال المصنع الخاصة بالمحاجر والطوب، وقد ردت الوزارة على هذا الطلب بتاريخ ٦ يناير ١٩٨٦م بشأن الإجراءات الاستيرادية، والشروط الواجب اتباعها لاستيراد هذه السيارات، ثم صدرت وثيقة أخرى من هؤلاء بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣١م للحصول على الموافقة، وفى كل وثيقة نجد إحالة للوثيقة الأخرى المتعلقة بنفس الموضوع [١] كما وردت عبارة في وثيقة أخرى هي " صورة بالملف ٢١-١/٤ "، "ينظر الملف ٢١-٦/٢ " وهذه إحالة لموضوع الوثيقة في ملف آخر [٢]

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤- ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ يناير ١٩٨٦م ، ووثيقة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣١م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٩- ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧م.

٣- **الرابطة الأرشيفية للملفات داخل دار الوثائق القومية :** فالكود رقم (٠٠٧٩) هو الكود الأرشيفي لملفات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في دار الوثائق القومية، ويمثل الرقم (٠) في الكود الرقم الذي تبدأ به جميع الوحدات الأرشيفية داخل أمانة السيادية ، فالكود الأرشيفي للملف يمثل الرابطة الأرشيفية له داخل الدار، فجميع ملفات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تحمل الكود " ٠٠٧٩ " مع تغير الكود الخاص بكل ملف، مثل الكود (٠٠٥٤٧٠ -٠٠٧٩) ملف بعنوان: " استيراد السيارات والقاطرات وقطع الغيار اللازمة لها "، والكود (٠٠٥٥٦٥ - ٠٠٧٩) ملف بعنوان "استيراد السيارات وقطع الغيار اللازمة لها جـ ٢٢ "

خامساً : الشكل الوثائقي (طبقاً للنقد الدبلوماتي الحديث)

١- **الخصائص الخارجية، أو الشكل المادي :**

هي تلك التي تكوّن المادة التي خرجت بها الوثيقة ومظهرها الخارجي، وهي تتمثل – بشكل كامل- في الأصل، وهي الوسيط، والخط، واللغة، والعلامات الخاصة، والحواشي، أو التعليقات[١].

أ- **الوسيط :**

هو المادة التي تحمل الرسالة (الموضوع)[٢]، وتنوع الورق الذي دونت عليه وثائق الدراسة.

(١) سلوى علي ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث : رؤية لقواعد النقد الدبلوماتى من مابيون إلى دورانتى، مجلة الروزنامة ، العدد الثالث عشر ، ٢٠١٥ ، ص ١٤-٤٢

(٢) المرجع السابق : ص٤٢

فنجد ورقاً سميكاً[١] وورقاً خفيفاً شفافاً مختلف الألوان منه الأبيض[٢]، والأخضر[٣]، والأحمر[٤] وورق الفلوسكاب المسطر، [٥] والأكثر استخداماً في وثائق الدراسة ورق أبيض متوسط السمك يميل إلى الاصفرار، فضلاً عن ذلك توجد بعض المرفقات بداخل الملفات مثل: خطابات وصور من البطاقات الشخصية، والتصاريح، والإيصالات، والبرقيات، وغيرها[٦]، كذلك توجد صور لوثائق بداخل الملفات تم تصويرها بواسطة آلة التصوير

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧٠-٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٢١٥، بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٢-٠٠٧٩، وثيقة رقم ١٥٨٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣١م ، وملف كود ٠٠٥٤٦٩ -٠٠٧٩، وثيقة رقم ٦٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٠م، ووثيقة رقم ٦٦٩٣ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٣١م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٢-٠٠٧٩، وثيقة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٣م، وملف كود ٠٠٥٥٥١ -٠٠٧٩، وثيقة رقم ٩٥٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٩م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٦٩-٠٠٧٩، وثيقة ٥٠٩٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢م، ووثيقة ١٦٦١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣م.

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٦٩-٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/٨م، وملف كود ٠٠٥٤٧٠ -٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٢م، وملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٨م.

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٢-٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥١ -٠٠٧٩ ، ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩

الحديثة[١]، أما السطور فقد اختلفت أعدادها من وثيقة لأخرى، فتوجد وثيقة تحتوي على (٤٩) تسعة وأربعين سطراً[٢]، وأخرى على ٥٥ خمسة وخمسين سطراً[٣] وهكذا، فضلاً عن انتظام السطور في الوثائق المدونة بالآلة الكاتبة، وهذا هو الشائع في وثائق الدراسة[٤]، كما خلت الوثائق من العلامات المائية.

ب- **الخط :**

جزء من أجزاء الوثيقة يوجد في الخصائص الخارجية للشكل الوثائقي لتحديد سمات الوثيقة، وفي النقد الحديث للوثيقة يشمل نوع الخط، والحبر في حالة الكتابة بخط اليد، والآلة المستخدمة في الكتابة (جهاز حاسب آلي، آلة كاتبة ....) إخراج الصفحات وترقيمها وتنسيقها، وعلامات الترقيم، والاختصارات والاختزالات والخطأ والتصويب[٥]، وقد استخدم نوعان من الخطوط في وثائق الدراسة :

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٩-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٩م وملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩ ، ملف كود ٠٠٥٥٦٧ -٠٠٧٩

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩، وثيقة أكتوبر ١٩٨٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة بتاريخ ٣/٦/ ١٩٨٢م.

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٥ – ٠٠٧٩ ، ملف كود ٠٠٥٥٦٣ – ٠٠٧٩، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩ .

(٥) دينا محمود عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

خط الرقعة[١] وخط الآلة الكاتبة[٢] وهذا الخط هو الأكثر استخداماً في التدوين أما الوثائق المكتوبة بخط اليد فقد دونت بالحبر الأسود[٣] والأزرق[٤]، واستخدم قلم الحبر الأحمر[٥] ، والأزرق[٦] في التأشيرات وكتابة بعض

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٧/١٧م، وملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٣م، ووثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/٨م، وملف كود ٠٠٥٥٥٥–٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٨م، وملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، معظم وثائق الدراسة ، مثل ملف كود ٠٠٥٥٦٣– ٠٠٧٩ وملف كود ٠٠٥٥٦٣ –٠٠٧٩.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٥ ، وملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢، وملف كود ٠٠٥٤٧٠– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٧/١٧

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٥– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٨ وملف كود ٠٠٥٤٧٠– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٢، وملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٣

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٣– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٠ وملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ إبريل ١٩٩٠م.

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨م، وملف كود ٠٠٥٥٦٧ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٨م وملف كود ٠٠٥٥٥٩– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٨/٤/٣م.

التعليقات الخاصة بالوثيقة، كما استخدم قلم الرصاص في ترقيم الصفحات والوثائق في بعض الملفات(١).

اختلفت أحجام الهوامش من وثيقة إلى أخرى حسب طريقة إخراج الوثيقة على سبيل المثال: جاءت الهوامش في وثيقة كالتالي: الهامش العلوي ٢,٥سم، والسفلي ١١,٥سم، والهامش الأيمن ٣,٥ سم، والأيسر ٢,٥سم(٢) ، ووثيقة أخرى كالتالي: الهامش العلوي ٣,٥سم، والسفلى ٧,٥سم ، والهامش الأيمن ٢,٥سم ، والأيسر ١,٧سم (٣).

واستخدمت بعض علامات الترقيم في كتابة نصوص بعض وثائق الدراسة، مثل: استخدام النقطة في نهاية الفقرات (٤)، والنقطتين(:) مثل:(ثانياً :)(٥) ، (بما يلي:)(٦)، واستخدام النقطتين والشرطة(: –)

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مثل: ملفات أكود ٠٠٥٥٥٦–٠٠٧٩، ٠٠٥٥٦١–٠٠٧٩، ٠٠٥٥٦٠–٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٦–٠٠٧٩.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٠ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٤١٧٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١م ، وملف كود ٠٠٥٥٦٦– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠م.

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠م.

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢م وانظر: ملف كود ٠٠٥٥٦٥–٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥م.

مثل: (الآتي:-) [١]، (عاليه :-)[٢]، واستخدام القوسين لكتابة جملة أو عبارة معينة مثل:(منطقة حرة)[٣]، (مرفق صورته)[٤]، (عشرة)[٥]، وكذلك استخدام علامات التنصيص مثل: " قوة الاعتماد المستندي" [٦]، و"السيد/أحمد وفائي سعيد ...." [٧]، أيضاً استخدمت الاختصارات مثل: "ق. التجارة الخارجية " ويقصد بذلك " قطاع التجارة الخارجية" [٨]

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٧ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٠م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤م وملف كود ٠٠٥٥٦٢– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٣م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤م.

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦

(٧) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٩ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ يونيه١٩٨٨

(٨) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧

ترقيم الوثائق:

استخدمت أكثر من طريقة لترقيم الوثائق بداخل الملفات، وهي كما يلي: –

أ- **ترقيم الوثائق دون الأوراق** : تم ترقيم الوثائق باستخدام الأرقام الهندية (١، ٢، ٣،...) المسلسلة في بعض الملفات لم يتم ترقيم الأوراق، ويتم وضع الرقم في ظهر الوثيقة حتى لو كانت الوثيقة مكونة من أكثر من ورقة [١].

ب-**ترقيم الأوراق دون الوثائق** : تم ترقيم أوراق الملف باستخدام نفس الأرقام السابقة، ولم يتم ترقيم الوثائق، وأحياناً يوضع الرقم في أعلى الصفحات ناحية اليسار [٢].

جـ- **ترقيم الوثائق والأوراق معاً** : يتم ترقيم الوثيقة برقم، وترقيم الورقة برقم آخر، ويوضع الرقمان فوق بعضهما، على سبيل المثال: الوثيقة الأولى في الملف مكونة من ثلاث ورقات، رقمت بهذا الشكل $\frac{1}{1}$ ، $\frac{2}{1}$ ، $\frac{3}{1}$ ، الرقم الأسفل يشير إلى رقم الوثيقة، والرقم الأعلى يشير إلى رقم الورقة في الملف[٣]، مثال آخر وثيقة رقم ٣ وهي مكونة من ورقتين فأخذت

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩ ، وملف كود ٠٠٥٥٦١ – ٠٠٧٩ ، وملف كود ٠٠٥٥٦٠– ٠٠٧٩

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٧ – ٠٠٧٩

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٤– ٠٠٧٩

هذه الأرقام $\frac{7}{3}$ ، $\frac{8}{3}$ وهكذا [١]، وتكتب الأرقام في ظهر الوثائق وفي جميع الحالات يستخدم القلم الرصاص في التدوين.

جـ- اللغة .

كانت اللغة ضمن العناصر الداخلية للوثيقة في النقد التقليدي، أما النقد الحديث فقد رأى أن اللغة هي أحد عناصر الشكل المادي للوثيقة، ويجب دراستها ضمن الخصائص الخارجية، فكما يدرس الخط على الأصول لابد أن تدرس اللغة أيضاً من الأصل.[٢] فقد كُتبت وثائق الدراسة باللغة العربية الفصحى، ووردت بعض الكلمات باللغة الإنجليزية [٣] والفرنسية [٤]، كما حفلت الوثائق بالمصطلحات الإدارية والاقتصادية **على سبيل المثال:**

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٩ – ٠٠٧٩ ، وأيضاً ملفات أكواد ٠٠٥٥٦٥ -٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٦ -٠٠٧٩-

(٢) دينا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ١٥٤

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٧م ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٢، وانظر أيضاً : ملفات أكواد ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٨ – ٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٥٩ – ٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦٣ – ٠٠٧٩ ، ٠٠٥٥٦١ – ٠٠٧٩

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩ ، ملف كود ٠٠٥٥٦٦- ٠٠٧٩ ، ٠٠٥٤٦٩- ٠٠٧٩

التعريفة الجمركية(١)، ويقصد بالتعريفة الجمركية مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في بلد ما في فترة زمنية معينة على الصادرات والواردات.(٢)

مصطلح المناطق الحرة(٣): هي المناطق التي تم الترخيص لبعض شركات التجارة الخارجية بإنشائها بمحافظة القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، والسويس؛ وذلك تنفيذاً لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ومن أهم مهامها تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخالصة الضرائب المعدة للتصدير إلى الخارج، والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد للشركات(٤)، **مصطلح الاعتماد المستندي**(٥): يمكن تعريف الاعتماد المستندي بأنه اعتماد يفتحه البنك بناء على طلب أحد عملائه، ويسمى الآمر لصالح شخص آخر يسمى المستفيد بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل، ويلجأ المستورد لأحد البنوك طالباً منه التوسط بينه وبين المصدر لضمان سداد الثمن؛ وذلك عن طريق فتح اعتماد مستندي بقيمة البضاعة.(٦)

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢م، وملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧م.

(٢) حسن أحمد توفيق : مرجع سابق ص٢٢.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١م.

(٤) حسن أحمد توفيق : مرجع سابق ص ١٢٩ .

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢م، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١م.

(٦) حسن أحمد توفيق : مرجع سابق ، ص٢٣٠.

د- الأختام : هي من أهم علامات إضفاء الصحة على الوثائق، وهي عنصر مهم من عناصر النقد والتحليل الوثائقي(١)، وكان الأقدمون يدرسون الأختام ضمن الخصائص الخارجية للوثيقة؛ وحجتهم في ذلك أن الأختام ليست جزءاً من أجزاء الوثيقة، بل هي جزء خارج عنها. (٢)

وختمت وثائق الدراسة بأختام متنوعة، منها ما يلي :

- خاتم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهو عبارة عن أكليشيه مطبوع باللون الأسود، مستطيل الشكل، وكتب بداخله اسم الوزارة ورقم الصادر وعدد المرفقات والتاريخ(٣)، وورد بالشكل الآتي :

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	
٤/٤٩٧٥	٧ مرفقات
١٩٨٦/١١/٢	

(١) سلوى علي ميلاد : الوثيقة القانونية ماهيتها – أجزاؤها – أهميتها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص١٤.

(٢) دينا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص١٥٦.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢م، ويوجد في ظهر الوثائق بالملف.

- خاتم مكتب وزير الاقتصاد بالوزارة ، وهو عبارة عن أكليشيه مطبوع باللون الأسود، مستطيل الشكل، وكتب بداخله اسم مكتب الوزير ورقم الصادر وعدد المرفقات والتاريخ(١)، وورد بالشكل التالي:

مكتب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية	
رقم الصادر ٨٥٨٥	مرفقات١
التاريخ ١٩٨٥/٩/١٧	

- كما ورد خاتم مكتب الوزير بشكل مستدير، أزرق اللون، وكتب بداخله اسم المكتب والتاريخ وكلمة صادر(٢)، وورد بالشكل الآتي:

وفي بعض الوثائق بداخله كلمة وارد وليس صادر(٣).

(١) دار الوثائق القومية وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة ٨٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧م وملف كود ٠٠٥٥٥٦ –٠٠٧٩ يوجد في ظهر الوثائق.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ملف كود ٠٠٥٥٦٦– ٠٠٧٩ يوجد في ظهر وثائق الملف، وملف كود٠٠٥٥٦٣– ٠٠٧٩.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٧– ٠٠٧٩ يوجد في ظهر وثائق الملف.

- خاتم مكتب رئيس قطاع التجارة الخارجية بالوزارة، عبارة عن أكليشيه مطبوع مستدير الشكل، ورد بداخله اسم المكتب بوزارة الاقتصاد والتاريخ(١)، وورد بالشكل الآتي :

خاتم وزارة التجارة عبارة عن أكليشيه مطبوع باللون الأسود ومستطيل الشكل، وكتب بداخله وكيل الوزارة لتخطيط التجارة الخارجية، ورقم الوارد، والتاريخ، والإمضاء، والمرفقات(٢)، وورد بالشكل التالي :

وزارة التجارة الخارجية وكيل الوزارة لتخطيط التجارة الخارجية	
رقم الوارد	
التاريخ	
الإمضاء	المرفقات

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٧-٠٠٧٩ ، وثيقة ١٩٩٠/١٠/٨م، وانظر أيضا: ملف كود ٠٠٥٥٥٧- ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٠م، وورد الخاتم بشكل مستطيل.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧٠-٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٥٨٧ بتاريخ١٩٨٣/٣/٧.

خاتم بعض الشركات والبنوك مثل: خاتم شركة مصرية للسيارات وهو عبارة عن أكليشيه مطبوع باللون الأسود، مستدير الشكل، وكتب بداخله اسم الشركة والعنوان[١]، وورد بالشكل الآتي :

خاتم شركة لطفي منصور لتجاره السيارات : وجاء عبارة عن أكليشيه مطبوع باللون الأسود بيضي الشكل، وكتب بداخله شركة لطفي منصور لتجارة السيارات منطقة حرة الإسكندرية[٢]، وورد بالشكل الآتي:

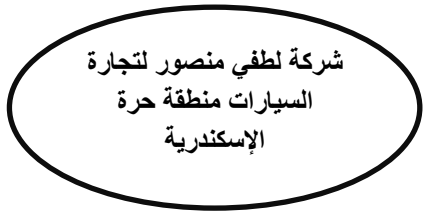

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١م.

خاتم شركة لاشين بلاست، والخاتم عبارة عن أكليشيه مطبوع باللون الأسود، مستدير الشكل، وكتب بداخله اسم الشركة بالعربية والإنجليزية(١)، وورد بالشكل الآتي :

خاتم بنك هونج كونج المصري، وهو عبارة عن أكليشيه مطبوع باللون الأسود، مستدير الشكل، كتب بداخله اسم البنك، و اسم إدارة الاستيراد والتصدير، والمكان القاهرة(٢)، وورد بالشكل الآتي:

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/١/١٠م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١م.

خاتم مدير عام شركة قرطبة للمقاولات، وهيئة الخاتم عبارة عن أكليشيه مطبوع باللون الأسود، ومستطيل الشكل، وكتب بداخله عمرو لبيب شراب – شركة قرطبة للمقاولات – س.ت ٢٢٩٥٩٥ – القاهرة، وورد بالشكل التالي:(١)

عمرو لبيب شراب

شركة قرطبة للمقاولات

س.ت ٢٢٩٥٩٥ القاهرة

خاتم شركة الشرق الأوسط الأمريكية لتأجير السيارات هيرتز، وهو عبارة عن أكليشه مطبوع، مستدير الشكل، وكتب بداخله اسم الشركة : (٢)

شركة الشرق الأوسط الأمريكية لتأجير السيارات آمر كار هيرتز

هـ – الحواشي :هي ما يضاف إلى الوثيقة بعد اكتمال النص أو في أثناء المرحلة الإجرائية، وللحواشي أهمية خاصة حيث يظهر فيها سياق استخدام الوثيقة وتداولها، والذي يشرح السياق الإجرائي وسياق المنشأ (٣).

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٦/١/٢١م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧م.

(٣) دينا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص١٥٨.

وتنقسم الحواشي إلى :

١- **حواشي تضاف إلى المرحلة التنفيذية، وتشمل :**

أ- **حواشـــي التصـــديق:** وهـــي عبـــارة عـــن تعبيـــرات تقـــرّ بـــأن الوثيقـــة أو التوقيعـــات الموجـــودة صـــحيحة، مثـــل: "ورد الـــرد وقيـــد بـــرقم ١٧٠٦٥ وفـــي ٤/١٧ " ثـــم تليهـــا توقيـــع باســـم "كريمة ومؤرخ ٥/٢"[١]

- "يعتمد، ويليه التاريخ ١٩٨٨/٧/٢" [٢].
- تم اللازم، ويليه توقيع مؤرخ " نادية ٨٦/٢/٢٥" [٣]
- "أوافق على الاستثناء، ويليه تاريخ ٨/١٢ " [٤]

ب-**حواشـي التسـجيل** : وهـي إشـارة مرجعيـة مثـل: " أرسـل الأصـل والمرفقات إلى الجهة الموضحة عاليه في ٢٧ /١٠/١٩٨٥"[٥]

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ - ٠٠٧٩ وثيقة رقم ٢٦٥٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٩ - ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ يونيه ١٩٨٨م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ - ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٢م.

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٤٦٩ - ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٠م.

(٥) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٥٥٢ - ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٧م.

- "عرض يوم ١٩٨٣/٥/٧م " [١]
- "يحفظ بملف السيارات " ويليه توقيع " نادية كيرلس" [٢]

٢- حواشي تضاف أثناء تداول الوثيقة:

هي علامات بجوار النص تسبق أو تلي الحدث مثل: ذكر الأحداث السابقة والتالية، أو توجيه بالنقل، أو الإيداع، أو التصنيف، تاريخ القراءة، أو السماع، أو الاطلاع على الوثيقة، أوعبارات تدعو للاستعجال، مثل: عاجل أو الرد خلال يومين من تاريخه، كذلك علامات بجانب النص، أو حواشي أضيفت من القارئ، مثل: علامة الصحة أو علامة الاستفهام [٣]

وقد وردت في وثائق الدراسة على النحو التالي :

حواشي بجوار النص توضح الإجراء الذي تم اتخاذه بناءً على الوثيقة المتداولة مثل :

"قطاع التجارة الخارجية برجاء التفضل بالبحث والإفادة بالرأي؛ تمهيداً للعرض على السيد الدكتور الوزير، ويليه تاريخ ١٠/٢٧" [٤].

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٥– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٢م.

(٣) دينا محمود عبد اللطيف، مرجع سابق ص ١٥٨ –١٥٩

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٢ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٢٤١٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٤م.

"يقترح الحفظ حيث تم الرد على الجهة الطالبة بما انتهى إليه البحث وذلك بمعرفة وكالة الوزارة" (١).

"برجاء اتخاذ اللازم على ضوء تعليمات السيد الدكتور الوزير بتاريخ ٨٦/٢/٢٣ خاصا بموقف سيارات المناطق الحرة "ويليه توقيع مؤرخ ١٩٨٦ /٢/٢٥(٢).

- **وردت حواشي تدل على استعجال الرد،** مثل :
- " استعجال – موصى عليه بعلم الوصول " (٣)
- " هام وعاجل يرسل مع مخصوص " (٤)
- " عاجل جداً ومهم " (٥)

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨م

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٢م

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/١/٣م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٨٠٨١ بتاريخ ١٩٨٥/٩/٤م.

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢م، وملف ٠٠٥٥٥١– ٠٠٧٩ ، وثيقة ٨٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧م.

- **وردت حواشي تفيد بأنه تم الاطلاع على الوثيقة**، مثل :

- " نظر ويحفظ " (١)
- " نظر ويبلغ صاحب الشأن بوجهة نظر الإدارة العامة للتجارة الخارجية، ويليه توقيع الوزير ومؤرخ ٨٣/١/٣ " (٢)
- "نظر ويرفق بالملف" ويليه تاريخ " ١٩٩٠/٣/١٨م" (٣)

٣ – حواشي تضاف أثناء إدارة الوثيقة :

يقصد بها الحواشي التي داخل مكاتب المحفوظات أو إدارة الوثائق الجارية، مثل : رقم التسجيل داخل الأرشيف، أو أرقام متتالية تحدد البريد الوارد والصادر في المكاتب، وتستخدم في نظام التسجيل أو كود التصنيف، الكود الذي يحدد أو يُعّرف الوثيقة من خلال الرابطة الوثائقية في المكتب الذي أنشأها واستلمها، وكذلك الإحالة المرجعية وهي إشارة إلى رقم التصنيف في الملفات المتعلقة ببعضها، وكذلك تاريخ الاستلام واسم المستلم، وتعتبر من الحواشي التي تضاف أثناء إدارة الوثيقة (٤).

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٥م، وملف ٠٠٥٥٥٣ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٨٩٥/١١/١٧م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ديسمبر ١٩٨٢م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥م.

(٤) دنيا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ١٥٩.

ووردت حواشي مضافة أثناء إدارة الوثيقة في وثائق الدراسة، وهي كما يلي :

- كتب رقم تسجيل الوثيقة الواردة " ٤٩٧٥ " ويليها التاريخ " ١٩٨٦/١١/٢م داخل خاتم الوزارة.(١)
- وردت عبارة " صورة بالملف ٢١- ٤ / ١، وتحتها كتب: ينظر الملف ٢١- ٦/٢ " وهذه إحالة إلى موضوع الوثيقة في الملف الآخر. (٢)

٢- الخصائص الداخلية (عناصر الشكل العقلية):

تعتبر العناصر الداخلية للشكل الوثائقي هي الأجزاء المتممة لمفاصلها الفكرية (ألفاظها المعبر عنها فكرياً)، وتعتبر طريقة أو أسلوباً لتقديم محتوى الوثيقة، أو الأجزاء التي تقرر مضمون الموضوع ككل، وإن كل الوثائق تقدم بناءً أو هيكلاً متماثلاً بوضوح، وكذلك هيكلاً فرعياً تحليلياً مثالياً. وهذا الهيكل (البناء) الفرعي المثالي يتكون من ثلاثة أقسام، كل قسم منها له غرض معين خاص، القسم الأول هو: البروتوكول، والقسم الثاني هو: النص، والقسم الثالث يطلق عليه: البروتوكول الأخير(٣).

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٥ وانظر: ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩ ، وثيقة ١٩٨٣/٥/١٥م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٩ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧م.

(٣) سلوى علي ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث، مرجع سابق، ص٥٠-٥١.

أولاً – البروتوكـول : يشـتمل علـى السـياق الإداري للفعـل(العمـل)، حيـث يشـير إلـى الأشـخاص المعنيـين، والزمـان، والمكـان، والموضـوع، والصـيغة الأوليـة، ويشـتمل علـى العنونة:(هويـة المصـدر)، عنـوان الوثيقـة، التـاريخ، الدعاء، الفاعل القانوني، الموجه إليه(المقصود بالفعل، التحية، الموضوع، صيغة الديمومة، الصيغة الدعائية[١]).

أ – **العنونة (هوية المصدر):**

ويقصد بها ما يتم التراسل به في رأس الخطاب في الوقت الحاضر، وتتضمن اللقب والاسم والوظيفة وعنوان الشخص المادي أو القانوني الذي يتعامل معه منشئ الوثيقة .[٢]

ومن خلال دراسة وثائق استيراد السيارات وجدت العنونة (هوية المصدر) في معظم الوثائق على النحو التالي :-

رمز النسر

جمهورية مصر العربية

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

الإدارة العامة للتجارة الخارجية [٣]

– رمز النسر

---

(١) سلوى علي ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث، مرجع سابق: ص ٦٨ – ٧١.

(٢) المرجع السابق : ص ٥١–٥٢ .

(٣) دار الوثـائق القوميـة : وزارة الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة، ملـف كـود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقـة بتـاريخ ١٩٨٥/٩/١٩م ، وملـف كـود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقـة بتاريخ مايو ١٩٨٤م، وثيقة بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦م.

جمهورية مصر العربية

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

مكتب الوكيل

الإدارة العامة للاستيراد [١]

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

مكتب رئيس مجلس الإدارة [٢]

فضلاً عن ذلك وردت نماذج كثيرة تحمل هوية المصدر (العنونة) للجهات التي تراسل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مثل: الشركات التجارية، والوكلاء، والبنوك، وغيرها، ومن أمثلة ذلك:

- شركة جوريكا مصر (جيكو)

لصناعة المقطورات والهياكل المعدنية [٣]

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤م.

– شركة لطفي منصور لتجارة السيارات [١]

منطقة حرة إسكندرية شارع الدكتور إبراهيم عبد السيد – معرض عوض توفيق محمد فتحي محمد عوض الله المنصورة : شارع الجيش – تليفون : ١٧٠٣	منصور MaNsooR	تلغراف : لا نصور تلكس : رقم (٥٤١٢٢) تليفون : ٨٩٩٩٥ ٣٨٩٤٣ سيارات [٢] مقطورات سجل تجاري : ٥١٢٢١ بطاقة ضريبية : ١٢٩٩٥
– شركة هيرتز [٣]	Hertz AMERCAR 15, kamel El Shenawi Garden city , Cairo , Egypt Phone: 2294823203 Telex :319 Trawtraun	

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٨م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٤/٤/١١م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧م.

ب - العنوان :

يقصد به العنوان الرئيس للوثيقة أو عبارة مختصرة توضح موضوع الوثيقة الرئيس[١]، مثلاً: (عقد، اتفاقية، مذكرة، محضر) [٢]

وقد ورد عنوان الوثيقة في بعض وثائق الدراسة: مثل مذكرة للعرض على السيد الأستاذ الدكتور الوزير، وهذه المذكرات وردت بكثرة في وثائق الدراسة.[٣]

وردت وثائق عقود فى الملفات مثل: عقد توزيع لمنطقة محافظة الدقهلية ودمياط، بين شركة مصر لتجارة السيارات (عادل الصيرفي) والموزع توفيق محمد فتحي عوض الله[٤].

كما وردت بالملفات بعض القرارات مثل: " قرار وزاري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٢م[٥].

جـ - التاريخ

تُتبع العنونة في الوثائق المعاصرة عادة بالتاريخ مشيرة إلى المكان (التاريخ المكاني)، والوقت (التاريخ الزماني)، الذي تمت أو اكتملت فيه

(١) دينا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ١٦٣.

(٢) سلوى علي ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث، مرجع سابق، ص ٥٢ .

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ملف كود ٠٠٥٤٧٠-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ديسمبر ١٩٨١، وملف كود ٠٠٥٤٦٩-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٠م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٦٩-٠٠٧٩ .

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الملف السابق .

الوثيقة أو الفعل الذي يرد فيها، وفي وثائق العصر الحديث المبكر كان التاريخ يرد في البروتوكول الختامي. (١)

ورد التاريخ الزماني في أعلى يمين الوثيقة مثل : ١٩٨٧/٢/١م (٢)، وأحياناً يرد التاريخ المكاني والزماني معاً في أعلى يمين الوثيقة، مثل:" الإسكندرية فى١٩٨٧/٢/١١م (٣) ، القاهرة في ١٩٨٧/٣/٤م " (٤)

– كما نلاحظ ورد بعض التواريخ في الوثيقة الواحدة مرافقة لتعليقات أو التوقيعات، على سبيل المثال: "دكتور محيى الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار للتشاور ١٩٩٠/٥/٨م " (٥).

– "نظر ويحفظ " ، ويليه تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦م " (٦)

– "يستعجل يوم ١٩٨٤/٦/١٤م "، ويليه توقيع محمد عبد المنعم .(٧)

---

(١) سلوى علي ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث ، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤م.

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢م.

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٠ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٢٩٣٩ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢م، وأيضاً ملف كود ٠٠٥٥٥٣ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٧م.

(٧) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٤٥٧٤ ، بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١م.

د- الفاعل القانوني :

هو المسئول عن التصرف أو إنشاء الوثيقة وصاحب السلطة أو الإرادة ، وهو من الأجزاء المهمة التي اهتم بها الوثائقيون، حيث روعي في بعض الدواوين أن يكون خاضعاً لقواعد معينة لا يخرج عنها.(١)

وحديثاً قد يأخذ الفاعل القانوني شكل العنونة، وأحياناً قد يوجد بالاشتراك مع العنونة.(٢)

وقد تعدد الفاعل القانوني في وثائق الدراسة، مثل ما يلي :-

١- وثيقة صادرة من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور / محمد سلطان أبو علي موجهة لوزير المالية الدكتور / صلاح حامد، بخصوص مشكلة المواطنين العائدين عودة نهائية، ورغبتهم في حجز سيارة للاستخدام الشخصي، وما يلزم اتخاذه لحل هذه المشكلة، وهنا الفاعل القانوني هو وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . (٣)

- وثيقة صادرة من وكيل أول الوزارة رئيس قطاع التجارة الخارجية بالوزارة، موجهة إلى وكيل الوزارة لشؤون مكتب وزير الاقتصاد بخصوص الطلب المقدم من السيد/ توفيق محمد فتحي عوض الله للوزير، بشأن طلب الموافقة

---

(١) سلوى علي ميلاد : الوثيقة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٢) سلوى علي ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث ، مرجع سابق ، ص٦٩.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ - ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٨٦٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٨م .

على إعفائه من استيراد نسبة ال ١٠٪ قطع غيار الواجب ورودها. هنا الفاعل القانوني كان رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد.(١)

– وثيقة من المواطن يوسف يوسف مصطفى موجهة لوكيل أول وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون مكتب الوزير، بخصوص الشكوى المقدمة من المواطن تتعلق بإجراءات التخليص الجمركي.(٢)

هـ – المخاطب أو الموجه إليه (المقصود بالفعل): يتمثل هذا العنصر في الوثائق المصاغة على شكل خطابات، وعادة يظهر في البروتوكول الافتتاحي اسم الموجه إليه الخطاب (الوثيقة)، أو الفعل ولقبه وعنوانه، ويسمى هذا العنصر المقصود بالفعل، وقد يكون المقصود بالفعل اسماً محدداً خاصاً أو عاماً، والاسم المحدد يشير إلى واحد أو أكثر من الأشخاص المحددين، بينما العام يشير إلى فئات عامة كبيرة وغير محددة، مثل: المواطنين أو الشعب أو من يهمهم الأمر، وغير ذلك. (٣)

نلاحظ أن المخاطب أو الجهة الموجه إليها الوثيقة – في وثائق الدراسة – جاءت متنوعة، مثل الآتي:

– خطابات صادرة من وكيل أول الوزارة لشؤون مكتب الوزير، موجهة إلى رئيس قطاع التجارة الخارجية تتعلق موضوعاتها بأمور استيراد

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ مايو ١٩٨٤م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣م.

(٣) سلوى علي ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث ، مرجع سابق ص ٧٠ .

السيارات[١] المخاطب هنا رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد، وبعض الوثائق على العكس فالمخاطب بها هو وكيل أول الوزارة لشؤون مكتب الوزير. [٢].

- خطاب صادر من مكتب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والكباري، موجه إلى وكيل أول وزارة المالية ورئيس مصلحة الجمارك[٣]. المخاطب هو وكيل أول وزارة المالية ورئيس مصلحة الجمارك .
- خطاب صادر من محمد السيد عبد الرءوف رئيس مجلس إدارة شركة مقاولات، موجه إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .[٤] المخاطب هو وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ أبريل ١٩٨٤م، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة رقم ٨٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧م، ملف كود ٠٠٥٥٦٠ – ٠٠٧٩ وثيقة رقم ٤٠٨٠ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ، ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٩م، ووثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٥م، ووثيقة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٨٥/٨/٧م ، وملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢م، وثيقة بتاريخ مايو ١٩٨٣م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ١٩٨٣/٩/١٣م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٢م.

- خطاب صادر من مدير الإدارة العامة للتجارة الخارجية، موجه لمدير عام جمرك السيارات بالإسكندرية.(١) المخاطب هو مدير جمرك السيارات بالإسكندرية .
- **التحية:** يتبع المقصود بالوثيقة بشكل عام بالتحية، وهي شكل من السلام والتحية يظهر فقط في الرسائل (٢).

وقد وردت التحية في وثائق الدراسة مثل: " تحية طيبة وبعد "(٣).

تحية طيبة " (٤) " وبعد التحية " (٥) ،" تحية طيبة واحتراماً وبعد " (٦).

الموضوع :

لم يكن هذا الجزء موجوداً في النقد الدبلوماتى التقليدي؛ ربما لخلو معظم الوثائق منه، ويرد هذا الجزء في الوثائق الإدارية الحديثة خاصة

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧م

(٢) سلوى علي ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٤٦٩– ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ أكتوبر ١٩٨٢م ، ووثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣م، وملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٨٦١٩ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧م، ومعظم وثائق الدراسة.

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٩/٣م

(٥) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١م

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٩– ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠م

السرية أو الداعمة، مثل:(التقارير والمذكرات التفسيرية، والأحكام القضائية)، ولا يظهر غالباً في الوثائق الاثباتية مثل: (وثائق الوفاة أو الإجازات العليا) أو الوثائق الإنشائية مثل: (وثائق الزواج أو البيع) [١]

وقد ورد الموضوع في وثائق الدراسة على النحو التالي :

١- ورد الموضوع في بعض الوثائق تحت عنصر العنونة (هوية المصدر) مثل: " مذكرة للعرض على السيد الأستاذ الدكتورالوزير، بخصوص قواعد استيراد السيارات الميكروباص"[٢]

"مذكره للعرض على السيد الأستاذ الدكتور الوزير، بشأن السيارات المستوردة " [٣]

٢- ورد الموضوع في الجزء العلوي للوثيقة جهة اليسار على النحو التالي:

- الموضوع: الإفراج النهائي عن السيارات المخزنة بالمنطقة الحرة[٤]
- الموضوع : طلب استيراد سيارة لاستعمال الشركة [٥]

---

(١) دينا محمود عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٥

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١– ٠٠٧٩، وثيقة ١٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥م.

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥٦– ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٤/٩م.

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٠م.

- الموضوع : بشأن زيادة نسبة الواردات من السيارات بصورة تعادل نسبتها، قبل صدور القرارات الخاصة بالحد من استيرادها [١]

ثانياً: النص:

يعد من أهم أجزاء الوثيقة؛ لأنه يمثل جوهر وسبب وجودها، حيث يحتوي على الحدث (الفعل القانوني) متضمناً الاعتبارات والظروف التي تم على أساسها، والشروط المتعلقة بتنفيذه أو إتمامه، ويعتبر النص هو الجزء الرئيس وقلب الوثيقة، حيث نجد ظهور إرادة الفاعل القانوني وأدلة الفعل القانوني أو التسلسل الزمني للحدث.[٢] ويشتمل النص على (مدخل النص " المقدمة"، والتنويه أو الإعلام، صيغة العرض، التصرف "الحدث"، الفقرات الختامية).

أ- مدخل النص (المقدمة):

هذا الجزء هو مقدمة أو تمهيد لمضمون الوثيقة، ويكون عادة مبررات عامة عادية ليس لها صلة قانونية مباشرة بموضوع التصرف، ولكنها مستمدة من نفس الأفكار التي دعت فاعل الوثيقة أن يقوم بذلك[٣]،وفي الوثائق القانونية الحديثة تشتمل المقدمة على مقتبسات من القوانين، واللوائح، والقرارات، والآراء التي يستند عليها الفعل (الحدث) [٤] .

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٥-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥م.

(٢) سلوى علي ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث ، مرجع سابق ، ص ٧٢.

(٣) سلوى على ميلاد: الوثيقه القانونية ، مرجع سابق، ص٢٣.

(٤) سلوى علي ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث، مرجع سابق، ص٧٣.

وقد ورد في وثائق الدراسة على النحو التالي:

- "نشير إلى قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٢م، والمنشور في الوقائع المصرية بالعدد ١٧٦ في ٣ أغسطس ١٩٨٢م، والخاص بنظام الاستيراد لسيارات النقل الذي يجب أن يتفق مع مواصفات وزارة النقل"...(١).
- "تقضي أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩م بإصدار قانون الاستثمار، على ألا تخضع البضائع التي تستوردها مشروعات المناطق الحرة من خارج البلاد لصالحها للقواعد الخاصة بالاستيراد...." (٢).

ب- التنويه أو الإعلام:

عبارة عن كلمة يغلب أن تكون فعلا من الأفعال، أو قد يكون التنويه جملة(٣) والهدف منه التعبير عن الحدث (الفعل) الذي تم توثيقه في الوثيقة؛ ليصل إلى كل من له اهتمام به، وكذلك كل الأشخاص ذوي الصلة يجب أن يعلموا أو يحاطوا علماً بالتصرف الوارد بالوثيقة. (٤)

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٩/٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٥– ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢م.

(٣) سلوى علي ميلاد: الوثيقة القانونية، مرجع سابق، ص٢٦.

(٤) سلوى علي ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث، مرجع سابق، ص٧٣.

وفيما يلي بعض صيغ التنويه التي وردت بوثائق الدراسة:

- نتشرف بالإفادة .....[١]
- نتشرف بالإحاطة .....[٢]
- نفيد سيادتكم.....[٣]
- أتشرف بعرض الآتى :[٤]

جـ- صيغة العرض:

هو جزء من النص يصاحب عادة التصرف القانوني أو يسبقه مباشرة، ويشرح الظروف المؤدية للتصرف أو الدوافع المباشرة للتصرف، أو الدوافع المؤدية للتصرفات المختلفة، ويختلف من وثيقة لأخرى حسب نوع التصرف.[٥]

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩، وثيقة رقم ٨٦٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٨م، وملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١م .

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧م، وملف كود ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٥م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/٩/٣م.

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٧م، ووثيقة بتاريخ مايو ١٩٨٣م .

(٥) سلوى علي ميلاد: الوثيقة القانونية، مرجع سابق، ص٢٧.

ومن أمثلة صيغ العرض التي وردت بوثائق الدراسة ما يلي:

- "بالإشارة إلى كتاب سيادتكم المقدم إلى السيد الأستاذ الدكتور الوزير، بشأن المقترحات والتوصيات المقدمة منكم بخصوص استيراد السيارات..." (١).
- "بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١٢٣٧ المؤرخ ١٩٨٤/٢/٩م المرفق به شكوى المواطن محمد محمد علي، والتي يتضرر فيها من تحصيل فائدة التأمين النقدي المستحقة عليه نظير استيراد تسع سيارات نقل مرسيدس موديل ١٩٧٩" (٢).
- "نمى إلى علمنا أنه خلال الفترة الأخيرة ان تجار السيارات لجأوا لاستيراد سيارات مستعملة مخالفة لأحكام القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ بالنسبة لشرط العمر، وكذا ورودها لمصريين غير عاملين بالخارج..(٣).

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦م .

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩ ، وثيقة ١٨٧٩ بتاريخ ١٩٨٥/٨/٧م .

- "نتشرف بالإحاطة بأنه تلاحظ صدور أحكام من القضاء المستعجل تقضي بالافراج عن سيارات واردة بالمخالفة لقانون الاستيراد والقرارات المنفذة له..." (١).

- إيماء إلى كتاب سيادتكم رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٨، والمقدم لمكتب السيد الأستاذ الدكتور الوزير برقم ٣٥٦٥/ع وتاريخ ١٩٨٣/٩/١٢، بشأن الالتماس المقدم من السيد/ محمد السيد عبد الرءوف وذلك للموافقة على الإفراج النهائي عن معدات وآلات، وسيارات مستعملة...." (٢)

د- التصرف:

هو جوهر النص، أي التعبير عن إرادة الفاعل القانوني (المتصرف)، وهنا يُعبر عن الحقيقة أو الواقعة أو الفعل بلفظ عادة من أنواع الأفعال التي يمكنها توصيل طبيعة الفعل القانوني ووظيفة الوثيقة (مهمتها)، مثل: (يقر- يفوض- يعلن- يتفق- يلتمس- يطلب... إلخ)، وقد يسبق الفعل بكلمة أو عبارة تجعل التصرف على علاقة مباشرة بصيغة العرض السابقة أو مدخل النص، مثل عبارة: "وعلى ذلك"، أو "من هنا" (٣).

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٣-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٧١-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧م.

(٣) سلوى على ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث، مرجع سابق، ص٥٦.

- من أمثلة صيغ التصرف التي وردت بوثائق الدراسة ما يلي:

- "ولهذا فقد تم الموافقة على مبدأ عام بالنسبة للمصريين العاملين بالخارج والعائدين نهائيا"(١).
- " نود الإحاطة بان الوزارة لا توافق على الافراج عن السيارة مشمول البيان إليه عاليه، ويتعين إعادة التصدير على أساس التصالح؛ بعد أن يقوم صاحب الشأن بسداد التعويض المقرر طبقا لأحكام المادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ٧٥ والذي يمثل ٢٥٪ من القيمة حسب تثمين مصلحة الجمارك" (٢).
- " نود الإحاطة بأن الوزارة توافق على السير في إجراءات الافراج عن السيارة مشمول بوليصة الشحن المشار إليها عاليه، حيث إن السيارات التي شحنت قبل ١٩٨٦/١/٥م، لا يطبق عليها أحكام القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٨٥" (٣).

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٨م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٩م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧م.

- " نرجو من سيادتكم الموافقة على منحنا الإذن اللازم لاستيراد السيارات المتبقية من البروتوكول، وعددها ٨٠٩ سيارة حسب البيان المرفق" (١).
- " إن السيد الأستاذ الدكتور الوزير قد وافق بتاريخ ١١/٨ /٨٦ على استيراد هذه السيارات من المنطقة الحرة وذلك بصفة استثنائية" (٢).
- " راجين التكرم بالموافقة على استيراد سيارة مرسيدس (٢٣٠ موديل ٨٨) لاستعمالها في تنقلات السادة المسئولين بالمستشفى لإنهاء الأعمال الخاصة بها ولاستعمال الأطباء الزائرين من خارج مصر "(٣).

د- الفقرات الختامية:

في كثير من الوثائق ينتهي النص بالتصرف الذي يعبر عنه وقت إنشاء الحدث أو الفعل، و على ذلك يشتمل نص أغلب الوثائق بعد التصرف أو معه على صيغ متنوعة؛ هدفها تأكيد الفعل وتجنب اللبس، وضمان استمرارها، والحفاظ على حقوق الأطراف، وللإشهاد أو التصديق على تنفيذ الصيغ المطلوبة، وللإشارة إلى الوسائل المستخدمة لإعطاء الوثيقة قيمتها الإثباتية، تلك الصيغ التي تكوّن الفقرات الختامية مثل: فقرات آمرة، وفقرات

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٨م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١م.

تحريمية، وفقرات عدم مخالفة القانون، وفقرات تعهدية، وتنازلية، وتحذيرية، وعقابية، وواعدة، وإثباتية."[١].

- فقرات استخدمت للرجاء، والعلم، والإحاطة، مثل:

- الرجاء التكرم بالإحاطة [٢]
- برجاء العلم والإحاطة [٣]

- صيغ ترمي إلى ضمان تنفيذ ما ورد في التصرف القانوني، مثل:

- "رجاء التفضل بالتنبيه إلى اتخاذ اللازم نحو تنفيذ ما أشار به السيد الدكتور الوزير في هذا الشأن" [٤]
- "والتنبيه باتخاذ اللازم نحو موافاتنا بالمستندات الخاصة بهذه العملية" [٥]

---

(١) سلوى علي ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث، مرجع سابق، ص٧٥-٧٧.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٨/٧م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٦-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٠م.

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٤٦٩-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ أكتوبر ١٩٨٢م.

(٥) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٦-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦م.

- " برجاء التكرم بالنظر والتنبيه بالإفادة عما تم في هذا الشأن تمهيداً للعرض على سيادته" (١)

- صيغ دعائية، مثل:

- " ووفقكم ووفقنا الله لما فيه خير لبلادنا" (٢)

- صيغ تحذيرية، مثل:

- " منعاً لما يترتب على ذلك من أضرار تمس سمعتنا التجارية وسمعة مصر " (٣)

- القسم الثالث: البروتوكول الختامي.

يظهر فيه توثيق سياق الأحداث، بالإشارة إلى المسئولين عن التوثيق وعبارات الصحة، والإثبات، والصيغة النهائية للتصرف.(٤)

ويشتمل على التأييد والتاريخ، وصيغ الامتنان والتقدير، والتحية وصيغ الثناء، والإشهاد، والتوقيع، وملاحظات إدارية.

---

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٠-٠٠٧٩، وثيقة رقم ٤٠٨٠ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤-٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٣م.

(٤) دينا محمود عبد اللطيف: مرجع سابق، ص١٧٤.

أ- التأييد والتاريخ:

من أهم علامات الصحة والإثبات، وهو الجزء الذي يعلن فيه الوقت الذي أصبحت فيه الوثيقة سارية المفعول، والتاريخ في هذا الجزء يشير إلى تاريخ الحدث أو تاريخ إنشاء الوثيقة.(١)

ورد تاريخ إنشاء الوثيقة وتحريرها في وثائق الدراسة باليوم والشهر والسنة الميلادية، كما ورد التاريخ مرفقاً ببعض التوقيعات ومكتوباً بخط يد صاحب التوقيع.(٢)

ب- صيغ الامتنان والتقدير:

قد تظهر صيغ التقدير في البروتوكول الختامي تالية للتاريخ في الوثائق العامة، ويؤخذ في الاعتبار شكل حديث لصيغة التقدير يعبر عنه عادة في الوثائق المعاصرة، ويأتي بعبارات، مثل : وتفضلوا بقبول- مع تقديري... الخ(٣).

(١) دينا محمود عبد اللطيف: المرجع السابق: ص ١٧٤

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف كود ٠٠٥٥٦٣- ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣م، وملف كود ٠٠٥٥٥٤- ٠٠٧٩، وثيقة بتاريخ يناير ١٩٨٦م، ووثيقة رقم ٢٣٤٨ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٨م، وملف ٠٠٥٥٤٧١- ٠٠٧٩، وثيقة ١٣٥٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨م.

(٣) سلوى علي ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث ، مرجع سابق ، ص ٧٧- ٨٧.

وردت صيغ تعبر عن التقدير في البروتوكول الختامي لوثائق الدراسة، مثل:

- " وتقبلوا أعظم احترامي وخالص تقديري"(١).
- " نكون لسيادتكم دائماً شاكرين تشجيعكم لنا"(٢).
- " مع جزيل شكري واحترامي"(٣).

جـ - التحية:

تأتي صيغة التحية عادة في الوثائق المعاصرة في البروتوكول الختامي، وفي بعض الأحيان تأتي في كل من البروتوكول الافتتاحي والختامي (٤)

- وردت صيغة التحية في البروتوكول الختامي في وثائق الدراسة على النحو التالي:

- "مع تحياتي" (٥)
- "مع أطيب التمنيات" (٦)

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٥-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥م .

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤م .

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٢-٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٢٣٩٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٤م .

(٤) سلوى على ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث ، مرجع سابق ، ص٧٨ .

(٥) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٦٩-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٣م .

(٦) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢١م .

- " مع خالص احترامي" (١)

د- فقرات أو عبارات المجاملة:

عنصر جديد أصبح جزءاً من البروتوكول الختامي، وتشمل عبارات المجاملة على صيغة موجزة تعبر عن الاحترام (٢)

- "**وردت في وثائق الدراسة** بعبارة "وتفضلوا بقبول فائق الاحترام" (٣)

" وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتحية" (٤)

هـ- الإشهاد:

هو جوهر وقلب البروتوكول الختامي، وهو عبارة عن توقيعات أو إمضاءات الأشخاص الذين أسهموا في إصدار هذه الوثيقة (الفاعل القانوني، الكاتب، الموظف الإداري)، وشهود التصرف القانوني وتوقيعهم، وعادة يأخذ التوقيع شكل الإمضاء، ولكن ليس دائماً، وهو الوسيلة المستخدمة لإضفاء الصلاحية والكمال للوثيقة (٥).

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٣-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٨م .

(٢) سلوى على ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث، مرجع سابق ص ٧٨ .

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٦/١/٢١م ، وملف كود ٠٠٥٤٦٩- ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ أكتوبر ١٩٨٢م .

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٢-٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٧م

(٥) سلوى علي ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث مرجع سابق ، ص ٧٨ .

وردت الإشهادات في وثائق الدراسة من الأشخاص المسئولين عن إصدار الوثيقة، وهؤلاء قد اختلفوا من وثيقة لأخرى، ومن أمثلة ذلك :

- ورد توقيع، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . (١)
- ورد توقيع، وكيل الوزارة لشؤون مكتب الوزير . (٢)
- ورد توقيع ، رئيس قطاع التجارة الخارجية . (٣)
- توقيع الوكلاء . (٤)

و – خصائص الإمضاء :

عندما يكون الإشهاد إمضاءات، فإنها عادة ما تكون مصحوبة بخصائص أو أوصاف صاحب الإمضاء، بمعنى: الإشارة إلى وظيفته وأهليته للتوقيع. (٥)

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٨م.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٤٥٧٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١ م ، وملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ أكتوبر ١٩٨٢ م.

(٣) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة بتاريخ مايو ١٩٨٤م .

(٤) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٩ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠م.

(٥) سلوى على ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

- وردت في وثائق الدراسة نماذج توضح أهلية التوقيع، من أمثلة ذلك:

- توقيع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وورد اسمه: "د . محمد سلطان أبو علي"(١).
- توقيع وكيل أول الوزارة ومستشار الوزير، وورد اسمه: "د . أحمد الدوش" (٢)
- توقيع رئيس القطاع والمشرف على قطاع التجارة الخارجية، وورد اسمه: "أحمد وفاء الدين سعيد"(٣).
- توقيع وزير النقل والمواصلات والنقل البحري، وورد اسمه: "مهندس سليمان متولي سليمان"(٤).
- توقيع وزير الداخلية، وورد اسمه : " حسن أبو باشا" (٥).

---

(١) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥١-٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٨٦٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٨ م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٢٣٤٨ ، بتاريخ ١٩٨٦/٣/٨م ، وملف كود ٠٠٥٥٥١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٨٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٣ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ م، وملف كود ٠٠٥٥٦٢ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٧م .

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٦٩ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٣م.

(٥) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨م.

- توقيع رئيس قطاع المناطق الحرة، وورد اسمه : " توفيق محمود دنيا"(١).
- توقيع مجلس إدارة شركة مصر لتجارة السيارات، وورد اسمه مهندس: "عادل طه الصيرفي" (٢).
- توقيع مدير إدارة إجراءات الاستيراد والتصدير والنقد، وورد اسمه: "محمد زكي بدر "(٣).
- توقيع وزير المالية، وورد اسمه: " دكتور/ محمد صلاح الدين حامد"(٤)

ومعظم التوقيعات وردت مؤرخة ومع أسماء أصحاب التوقيعات.

- ملاحظات إدارية :

وقد تتبع خصائص الإمضاء بملاحظات إدارية للحروف الأولى من اسم كاتبة الآلة، كالإشارة إلى المحتوى، وتأشيرة تفيد أن الوثيقة قد تم عمل

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٣ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٨م.

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧٠ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ديسمبر ١٩٨١م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤– ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٥/٤/١م.

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة ٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢ م.

نسخ منها لأفراد آخرين .... إلخ، ولكن عادة هذه الملاحظات تكون العنصر الأخير من الخصائص الداخلية للشكل الدبلوماتي[١].

ووردت بعض الملاحظات الإدارية في وثائق الدراسة، مثل :

- "يحفظ، واضح أنه تحرر لصاحب الشأن ولكن بدون عنوان " [٢]
- " يحفظ، يحاط سيادته إذا حضر للسؤال " [٣]
- " سري " [٤]
- " سري جداً " [٥]
- " هام جداً " [٦]
- " نظر ويستعجل في ٣٠/ ١٢ " [٧]

---

(١) سلوى على ميلاد : علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث ، مرجع سابق ، ص٧٩.

(٢) دار الوثائق القومية : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦ م.

(٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الملف السابق ، وثيقة ٢١٠ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٩م.

(٤) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود٠٠٥٤٦٩– ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١ م.

(٥) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ ، وثيقة رقم ١١٧٦ بتاريخ مايو ١٩٨٣ م.

(٦) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٤ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٦/١/٤م.

(٧) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٤٧١ – ٠٠٧٩ وثيقة بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧م.

- " مرفقات ٤ " [١]
- " نظر ويرفق بالملف ويليه تاريخ ١٩٩٠/٣/١٨م " [٢]

مما سبق يتضح أن عناصر النقد الدبلوماتي الحديث يمكن تطبيقها على وثائق استيراد السيارات، كما أن السياق القانوني والإداري والإجرائي والتوثيقي جاء واضحاً في وثائق الدراسة .

(١) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٥٦ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٨

(٢) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ملف كود ٠٠٥٥٦٥ – ٠٠٧٩ ، وثيقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ م.

نتائج الدراسة:

تناولت هذه الدراسة وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار في الفترة التاريخية (من١٩٨١م إلى ١٩٩٠م)، وهي تعد سلسلة فرعية من المتكاملة الأرشيفية لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١- القاء الضوء على نظم استيراد السيارات بكافة أنواعها وأغراضها فى الفترة من ١٩٧٨م حتى أوائل التسعينات فى ضوء القوانين والقرارات المنظمة لها فى تلك الفترة .

٢- التوصل إلى النتائج المترتبة علي تطبيق القرارات الصادرة بشأن استيراد السيارات في تلك الفترة على الوكلاء، والشركات التجارية، والأفراد العاديين والمشكلات التي واجهت هذه الأطراف، وبالأخص بعد تطبيق القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٥م بهدف الحد من استيراد السيارات في تلك الفترة.

٣- التعرف علي المخالفات التي صدرت من بعض مستوردي السيارات.

٤- إعداد دراسة أرشيفية لوثائق استيراد السيارات وقطع الغيار من خلال التعريف بها بعد حصرها، وتطبيق الوصف الأرشيفي على السلسلة الفرعية، وإعداد وسائل إيجاد لسهولة استرجاعها عن طريق إعداد بطاقة وصف أرشيفي للسلسلة الفرعية طبقاً لقواعد التقنين الدولي للوصف الأرشيفي ISAD ، وبطاقات وصف لنماذج من ملفات استيراد السيارات، وبطاقات وصف نماذج من وثائق داخل الملفات، وقائمة حصر زمنية لملفات محل الدراسة.

٥- تطبيق عناصر النقد الدبلوماتي الحديث على وثائق استيراد السيارات، واتضح من خلال الدراسة إمكانية تطبيقه حيث توفرت معظم عناصره في وثائق الدراسة من دراسة السياق بأنواعه: (المصدر - والقانوني والإداري- والإجرائي- والتوثيقي) والرابطة الأرشيفية، ودراسة الشكل الوثائقى(الخصائص الخارجية، والخصائص الداخلية) طبقا لعناصر النقد الدبلوماتي الحديث.

ملحق

الوثائق المصورة

جدول نماذج من صور وثائق استيراد السيارات وقطع الغيار

م	موضوع الوثيقة	التاريخ	كود الملف
١	الموافقة على طلب استيراد سيارة ليموزين	٩ / ٢ / ١٩٨٧	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٦
٢	طلب الإفراج عن سيارات بالمنطقة الحرة ببورسعيد	١٤ / ٤ / ١٩٨٧	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٦
٣	مذكرة بخصوص الإفراج عن السيارات التابعة للشركة المصرية أوتوموتيف والكتريك و المخزنة بالمنطقة الحرة	١٥ / ٤ / ١٩٨٧	٠٠٧٩-٠٠٥٥٥٦
٤	استيراد قطع غيار لسيارات مخالفة للقرارات الاستيرادية	٢٢ / ١٢/١٩٨٨	٠٠٧٩-٠٠٥٥٦٠

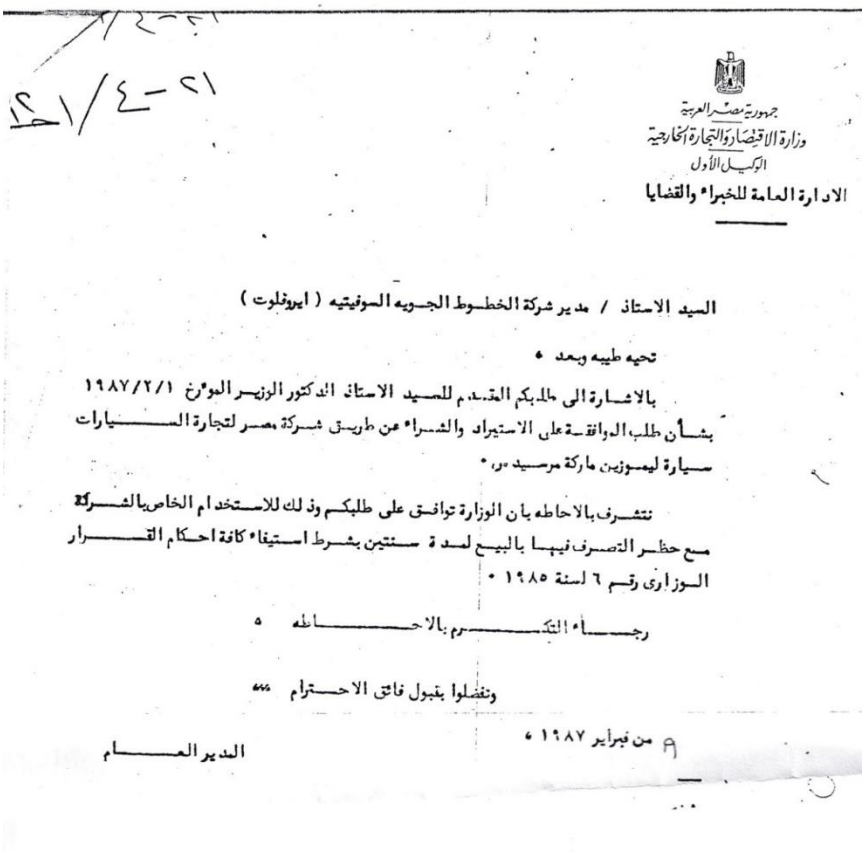

جمهورية مصر العربية
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
الوكيل الأول
الادارة العامة للخبراء والقضايا

السيد الاستاذ / مدير شركة الخطوط الجويه السوفيتيه (ايروفلوت)

تحيه طيبه وبعد ،

بالاشارة الى طلبكم المقدم للسيد الاستاذ الدكتور الوزير المؤرخ ١٩٨٧/٢/١ بشأن طلب الموافقة على الاستيراد والشراء من طريق شركة مصر لتجارة السيارات سيارة ليموزين ماركة مرسيدس ،

نتشرف بالاحاطه بان الوزارة توافق على طلبكم وذلك للاستخدام الخاص بالشركة مع حظر التصرف فيها بالبيع لمدة سنتين بشرط استيفاء كافة احكام القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ ،

رجاء التكرم بالاحاطه ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

من فبراير ١٩٨٧ ،

المدير العام

لوحة رقم ١ (الوثيقة الأولي)
(الموافقة علي طلب استيراد سيارة ليموزين)

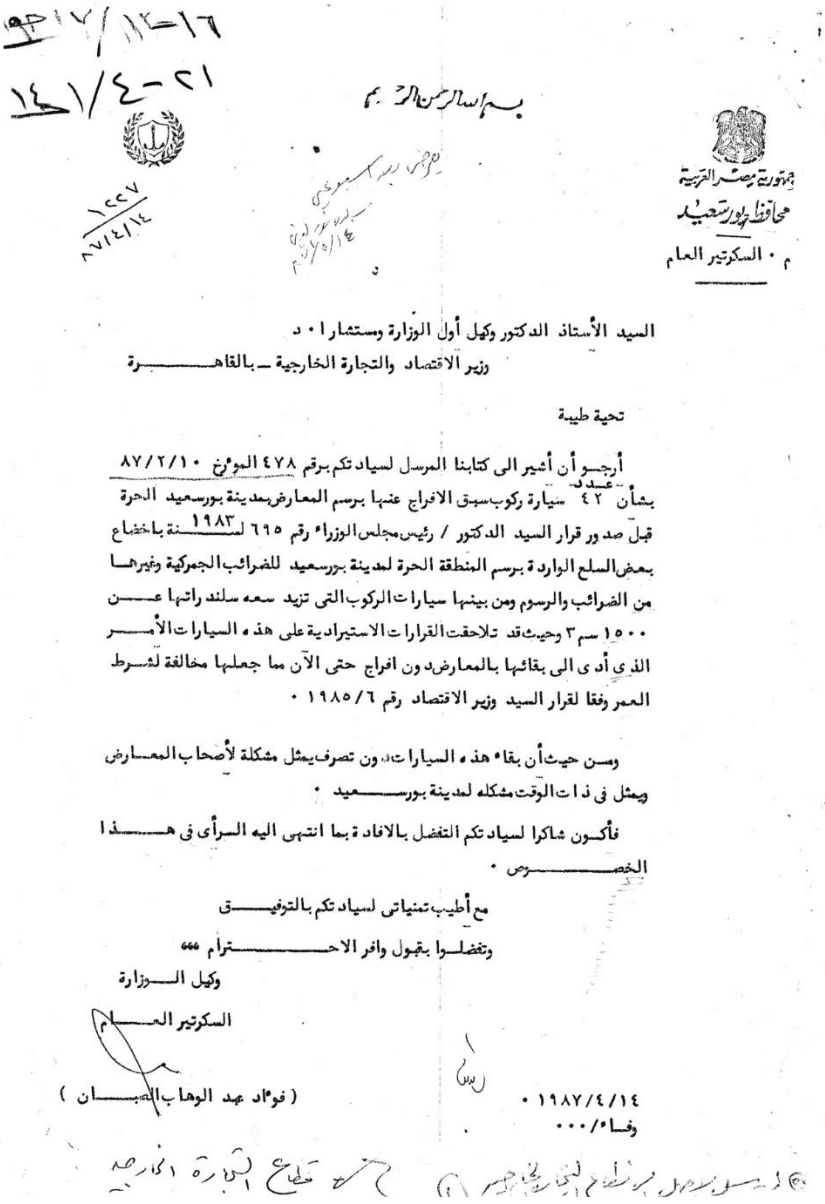

جمهورية مصر العربية
محافظة بورسعيد
م . السكرتير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور وكيل أول الوزارة ومستشار ا . د
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ بالقاهـــــــرة

تحية طيبة

أرجـو أن أشير الى كتابنا المرسل لسيادتكم برقم ٤٧٨ المؤرخ ٨٧/٢/١٠ بشأن عدد ٤٢ سيارة ركوب سبق الافراج عنها برسم المعارض بمدينة بورسعيد الحرة قبل صدور قرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٨٣ باخضاع بعض السلع الواردة برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن بينها سيارات الركوب التى تزيد سعه سلندراتها عـــن ١٥٠٠ سم٣ وحيث قد تلاحقت القرارات الاستيرادية على هذه السيارات الأمـــر الذى أدى الى بقائها بالمعارض دون افراج حتى الآن مما جعلها مخالفة لشـرط العمر وفقا لقرار السيد وزير الاقتصاد رقم ١٩٨٥/٦ .

ومـن حيث أن بقاء هذه السيارات دون تصرف يمثل مشكلة لأصحاب المعـارض ويمثل فى ذات الوقت مشكله لمدينة بورســـــعيد .

فأكـون شاكرا لسيادتكم التفضل بالافادة بما انتهى اليه الرأى فى هـــــذا الخصـــــــوص .

مع أطيب تمنياتى لسيادتكم بالتوفيـــــق
وتفضلـوا بقبول وافر الاحـــــــــترام ""
وكيل الـــوزارة
السكرتير العـــام

(فؤاد عبد الوهاب الصبـــان)

١٩٨٧/٤/١٤ .
وفـا/٥٠٠ .

لوحة رقم ٢ (الوثيقة الثانية)

(طلب الإفراج عن سيارات بالمنطقة الحرة ببورسعيد)

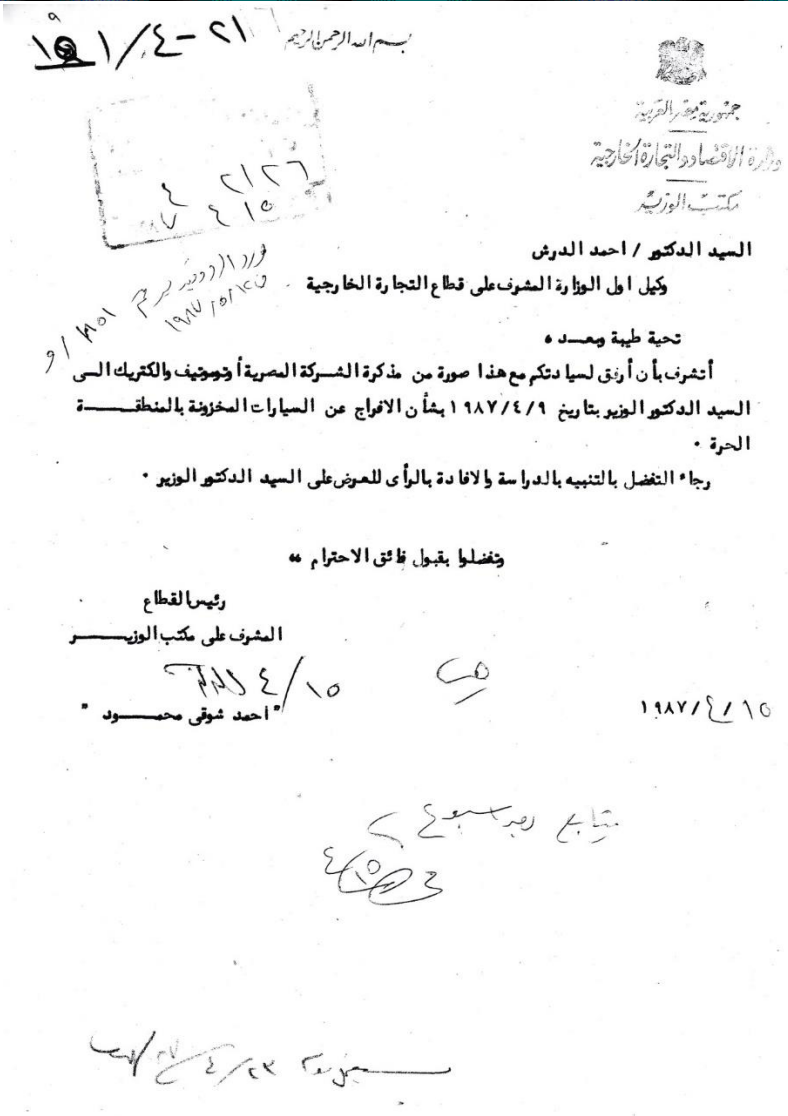

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
مكتب الوزير

السيد الدكتور / احمد الدرش
وكيل اول الوزارة المشرف على قطاع التجارة الخارجية

تحية طيبة وبعـــد ،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم مع هذا صورة من مذكرة الشـــركة المصرية أوتوموتيف والكتريك الـــى السيد الدكتور الوزير بتاريخ ١٩٨٧/٤/٩ بشأن الافراج عن السيارات المخزونة بالمنطقـــــة الحرة ،

رجاء التفضل بالتنبيه بالدراسة والافادة بالرأى للعرض على السيد الدكتور الوزير ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس القطاع
المشرف على مكتب الوزيـــــر
احمد شوقى محمـــــود ،

١٩٨٧/٤/١٥

لوحة رقم ٣ (الوثيقة الثالثة)

(مذكرة بخصوص الإفراج عن سيارات تابعة للشركة المصرية أوتوموتيف والكتريك)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
مكتب الوزير

صادر
وزارة الاقتصاد
مكتب الوزير

السيد الاستاذ / أحمد وفاء الدين سعيد

وكيل أول الوزارة – رئيس قطاع التجارة الخارجية

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى كتاب هيئة الرقابة الادارية رقم ٩٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٩ بخصوص قيام الشركة الاصلية لقطع غيار السيارات قطاع خاص باستيراد رسالة قطع غيار بالمخالفة للقرارات الاستيرادية المنظمة لذلك ، والمؤشر عليه من السيد الدكتور الوزير لسيادتكم (بالدراسة والعرض) والمحال برقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ .

برجاء التكرم بالنظر والتنبيه بالافادة عما تم فى هذا الشأن تمهيد للعرض على سيادته .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ، ،

رئيس القطاع
المشرف على مكتب الوزير
• أحمد شوقى محمود •

١٩٨٨/١٢/٠٠ .

١٢/٢٠

لوحة رقم ٤ (الوثيقة الرابعة)

(استيراد قطع غيار لسيارات مخالفة للقرارات الاستيرادية)

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الوثائق

وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المحفوظة بدار الوثائق القومية .

ثانياً : القوانين والقرارات المنشورة

١- الجريدة الرسمية: قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٦٩ بإعادة تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد ٢٨ بتاريخ ١٥ يوليه ١٩٧١.

٢- الجريدة الرسمية: قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير، العدد ٣٩ بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥.

٣- الجريدة الرسمية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد ٢٨ بتاريخ ١٥ يوليه ١٩٨٢.

٤- الجريدة الرسمية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد ٤ بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٨٨.

٥- الوقائع المصرية: القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير، العدد ٢٢٥ بتاريخ أول أكتوبر ١٩٧٨

٦- الوقائع المصرية: قرار وزارى رقم لسنة ١٩٨٥ بشأن تعديل بعض أحكام قرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨، العدد ٤ بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٥.

ثالثاً : المراجع العربية

١. جلال أمين: قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلي عهد مبارك، دار الشروق، ط١، ٢٠١٢ م.

٢. حسن أحمد توفيق: التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.

٣. دينا محمود عبد اللطيف: الاتجاهات الحديثة في علم الوثائق (الدبلوماتيك)، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٧.

٤. سلوي علي ميلاد: أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية (التصنيف والفهرسة)، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، يوليو ٢٠٠٣.

٥. سلوي علي ميلاد. الوثيقة القانونية ماهيتها- أجزاؤها- أهميتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

٦. سلوي علي ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماتيك) الحديث، رؤية لقواعد النقد الدبلوماتي من مابيون إلى دورانتى، مجلة الروزنامة، العدد الثالث عشر، ٢٠١٥

٧. سلوي علي ميلاد: قاموس مصطلحات الوثائق و الأرشيف والمعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧م

٨. ميسون عباس حسين الجبوري: الانفتاح الاقتصادي و أثاره في عهد الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧٠-١٩٨١ (دراسة تاريخية)، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد ١٠٤ المجلة ٢٥- السنة ٢٠١٩ متاح علي الرابط. https://doi.org/10.35950/cbej.v25i104.4723

رابعاً : المراجع الأجنبية

1. Gracy II, David B, Archives and manuscripts, arrangement and description Chicago, society of American archive sites, 1977